

تراجع الأصول واستمرار تضخم الديون هل هو وضع مالي صحي؟

مسؤوليات المساهمين
تتعاظم أمام تغيرات
المسارات الحادة

بلوغ المطلوبات إلى 4.68
مرات حقوق المساهمين
مؤشر مرتفع للمخاطر

مبادرات التصحيح
الحقيقية مسؤولية
جميع المساهمين

تراجع الكفاءة التشغيلية
يرفع مخاطر الالتزام
في سداد الديون

لكن التساؤلات الأكثر أهمية أمام تضخم الديون وتراجع الأعمال التشغيلية وتقلص حقوق المساهمين، هل الكيانات المثقلة بالديون ستكون قادرة تشغيلياً على خدمة الدين والالتزام بالسداد؟

لكن مصادر استثمارية مخضمة أكدت على أن مسؤوليات المساهمين في بعض المراحل المفصلية تتعاظم وتنفق وتتخطى مسؤوليات مجلس الإدارة في قيادة التصحيح، خصوصاً وأن أيسر ما يمكن لعضو أو أعضاء مجلس الإدارة اتخاذه في المنعطفات المالية الحرجة هو تقديم استقالة لأسباب شخصية!

تراجع الأصول ذات الجودة وتستقر الديون والمطلوبات.

بلوغ المطلوبات القائمة إلى 4.6 ضعف حقوق الملكية يمثل مسؤولية جسيمة على مجلس الإدارة في كيفية إدارة ذلك الملف ومصارحة المساهمين بالخطط التي سيتم اتباعها في إدارته وكيفية الالتزام به رغم تراجع الأعمال المتواصل.

ثمة مسؤولية أيضاً على المساهمين في تغيير نمط ونهج المشاركات في الجمعيات العمومية، وإعادة تقييم المراكز المالية الاستثمارية القائمة، خصوصاً وأن هناك تغيرات جذرية على مستوى الخطط والأعمال والتمركزات الجغرافية، بمعنى أدق إعادة صياغة شاملة وتوزيعات أوزان جديدة.

كتب حازم مصطفى:

في الوقت الذي تشهد فيه شركات عمليات خفض وتراجع للأصول بأساليب مختلفة وفق هندسة مالية معقدة وتراجعات لحقوق المساهمين، في المقابل تتعاظم الديون والمطلوبات من دون أن تطالها معالجات أو تراجعات هي الأخرى بما يتوازى مع عمليات التراجع التي تشهدها حقوق المساهمين. في قراءة عميقة لمراكز مالية كانت تمثل عمقاً وثقلًا وقيمة رأسمالية ذات قيمة عالية، بدت مطلوبات كيان تجاري تعادل 4.682 مرات إلى حقوق المساهمين في معادلة مقلوبة، حيث

«المتكاملة»: نتوقع نموها في 2025 يتراوح بين 20 إلى 25 %

44 % من الإيرادات من قطر ومشاريع السعودية عوضت تراجعات أسواق أخرى

7.5 مليون دينار، على أن يتم تغطية 73 % من النفقات الرأسمالية المتوقعة من خلال الاقتراض.

في سياق متصل كشفت «المتكاملة» أن الشركة التابعة التي ستطرحها في السوق القطري متوقع أن تحصل خلال شهر على الموافقات، مشيرة إلى أن حصة الجمهور في الطرح للاكتتاب العام من الشركة ستكون 25 %، موضحة أن الشركة سيكون لها فوائد كبيرة من الإعفاء من الضرائب كونها شركة قطرية عامة.

في إطار توقعات الشركة لهوامش حتى نهاية العام الحالي، أكدت «المتكاملة» أن الهامش المتوقع حتى نهاية 2025 بين 20 % إلى 25 % تقريباً.

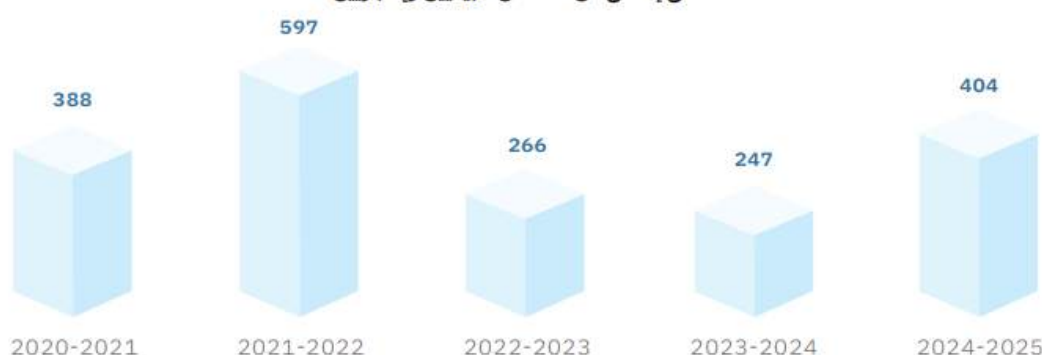
وأظهرت المتكاملة نمو الديون بقيمة 8 ملايين دينار، حيث تم توجيه ذلك التمويل إلى سداد مستحق الدائنين عن المصروفات الرأسمالية البالغة 8 ملايين دينار، بالإضافة إلى تمويل مصروفات رأسمالية بقيمة 2.3 مليون دينار.

وكشفت «المتكاملة» أنها تواصل سياسة التوسع والانتشار في أهم الأسواق نشاطاً، مشيرة إلى أن حجم الإنفاق الرأسمالي خلال النصف الأول بلغ 2.3 مليون دينار، خصص 50 % منه للمملكة العربية السعودية، و34 % للكويت، و16 % لمشروعات قطر، وقد وجه نحو 71 % من هذا الإنفاق إلى شراء الحاويات. ومن المتوقع أن يبلغ الإنفاق الرأسمالي من النصف الثاني من 2025 حوالي 5.2 مليون دينار إلى

كشفت شركة المتكاملة أن إيرادات الشركة من سوق المملكة العربية السعودية حافظ على مستويات زيادة ثابتة في الإيرادات الإيجارية، ما عزز حصتها كسوق رئيسي في إجمالي إيرادات الشركة لتصل إلى 20 % مقارنة بنسبة 14 % للنصف الأول من العام الماضي، ما يعكس حجم التطور ونمو الأعمال المتواصل.

وكشفت «المتكاملة» أن النمو الذي حققته الشركة في المملكة العربية السعودية عوض جزء من الانخفاض في إيرادات الكويت والبحرين التي تمثل 10 % فقط من إجمالي الإيرادات، مقابل زيادة ونمو في إيرادات الشركة من قطر بنسبة 4 % ليصل إجمالاً إلى 44 %.

نماذج إفصاح من أشخاص طبيعيين واعتباريين



404 إفصاح مصلحة من أشخاص طبيعيين واعتباريين

بلغت عمليات الإفصاح عن المصلحة في البورصة 404 إفصاح من أشخاص طبيعيين واعتباريين خلال العام المالي الماضي 2024-2025، وكانت ذروة إفصاحات المصلحة في 2021-2022 بنحو 597 إفصاح.

قفزة في قيمة التداولات بنسبة 17% إلى 104.4 مليون دينار



كتب محمود محمد :



2.63 % يُعادل 205.09 نقطة. وبلغت القيمة السوقية بختام تعاملات الخميس 51.78 مليار دينار، بانخفاض 0.36 % يُقدر بـ 188 مليون دينار قياساً بمستواها في ختام الأسبوع السابق البالغ 51.97 مليار دينار.

وتباينت التداولات، إذ صعدت الكميات 26.11 % إلى 2.77 مليار سهم، وارتفع عدد الصفقات 2.56 % عند 132.57 ألف صفقة، بينما انخفضت السيولة الأسبوعية 0.49 % إلى 465.36 مليون دينار.

وشهدت التعاملات الأسبوعية ارتفاعاً لـ 9 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ 10.05 %، بينما انخفضت 3 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بواقع 2.96 %، واستقر قطاع المنافع.

وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر "اككتاب" القائمة الخضراء بـ 25.23 %، بينما جاء "إنجازات" على رأس التراجعات بـ 25.45 %.

وتقدم "اككتاب" نشاط الكميات بنحو 321.51 مليون سهم، فيما تصدر "وربة" السيولة بقيمة 31.22 مليون دينار بنمو 2.06 %.

قال نائب رئيس أول-إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست: "لاحظنا تراجع بعض الشيء وعمليات جني أرباح على أسهم المؤشر الأول، بينما سجل مؤشر رئيسي 50 أداء إيجابياً للأسبوع الثاني على التوالي، مع اغتنام الفرص المتاحة على الأسهم الصغيرة والمتوسطة".

وأشار رائد دياب إلى أن أسهم المصارف والأسهم التشغيلية لا زالت أساسياتها قوية، لكن يُلاحظ من حين لآخر فتوراً وبعض التقلبات، مع معاودة تقييم من قبل المستثمرين للنتائج المالية لهذه الشركات.

وأوضح "دياب" أنه الأسواق تتقرب أي تفاهم ما بين روسيا وأوكرانيا، وأيضاً التوقعات بقيام مجلس الفيدرالي الأمريكي الشهر المقبل بتخفيض أسعار الفائدة، وهذا قد يقابله خفض لسعر الفائدة في الكويت، الأمر الذي سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وعمليات الإقراض.

يُشار إلى أن فترة الإفصاح عن القوائم المالية في بورصة الكويت قد انتهت الأحد الماضي، وأظهرت إحصائية انخفاض أرباح 131 شركة مرجة ومتوافقة في سنها المالية خلال النصف الأول من العام الحالي 13.75 % إلى 1.24 مليار دينار، كما تراجعت أرباح تلك الشركات 27.16 % في الربع الثاني من العام عند 507.44 مليون دينار.

وخسر السوق في جلسة ختام الأسبوع 5.8 مليون دينار، وبلغت قيمة التداولات 104.448 مليون دينار بنمو 17 %، في حين تراجعت الصفقات 9.8 %، وكمية الأسهم المتداولة 11 %، وأغلقت القيمة السوقية بختام جلسة أمس الخميس عند 52.297 مليون دينار مقارنة مع 52.491 كما في نهاية الأسبوع الماضي.

لكن في ظل ما يتعرض له رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من ضغوط لخفض الفائدة، فمع أي إطلالة لـ جيروم باول تعيش الأسواق في حالة ترقب وتردد، خصوصاً وأنه من القيادات التي تعلي لغة الأرقام وبعيد عن المهادنات السياسية، لذلك يتوخى المستثمرون الحذر من إمكانية إطلاق مفاجآت رقمية تؤثر على حسابات ونظرة المستثمرين المستقبلية.

أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات جلسة الخميس على تباين؛ وسط صعود لـ 9 قطاعات. تراجع مؤشر السوق الأول بنحو 0.20 %، ونزل "العام" بنحو 0.01 %، بينما ارتفع المؤشر الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0.43 % و 0.89 % على التوالي، عن مستوى جلسة الأربعاء الماضي.

بلغت قيمة التداول بتعاملات أمس 104.45 مليون دينار، وزعت على 519.39 مليون سهم، بتنفيذ 26.09 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع 9 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بنحو 3.62 %، فيما تراجع 4 قطاعات في مقدمتها الاتصالات بـ 0.36 %.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 56 سهماً على رأسها "الكوت" بواقع 9.96 %، بينما تراجع 59 سهماً على رأسها "العقارية" بنحو 4.52 %، فيما استقر سعر 20 سهماً. وجاء سهم "اككتاب" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 87.07 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم بنك وربة بقيمة 13.14 مليون دينار.

مؤشرات الأسبوع

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت خلال تعاملات الأسبوع الحالي، تزامناً مع انتهاء فترة الإفصاحات الفصلية. تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.86 % ليُغلق تعاملات الأسبوع الحالي عند النقطة 9282.4، خاسراً 80.34 نقطة عن مستواه بختام جلسة 14 أغسطس 2025.

وانتهى مؤشر السوق العام التعاملات بالنقطة 8665.84، بانخفاض 0.36 % يُعادل 31.51 نقطة.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع "الرئيسي" 2.04 % أو 157.9 نقطة ليصل إلى مستوى 7910.75 نقطة، وسجل "الرئيسي 50" في نهاية التعاملات 7991.27 نقطة، بصعود

حققت بورصة الكويت خسارة أسبوعية بلغت 194 مليون دينار كويتي، حيث خرجت القيمة السوقية متراجعة بنسبة 0.369 % وحافظت على مستوى 52.29 مليار دينار. أسبوع هادئ بالمجمل، شهد حالة من التباين الشديد والمراجعات وإعادة النظر، واعتمدت حالة النشاط على المعطيات الخاصة بكل شركة، حيث تحولت السيولة أكثر من مرة متنقلة بين الشركات.

وفي جلسة ختام الأسبوع استقطبت أسهم البنوك أغلبية السيولة، بقيادة سهمي "وربة والخليج"، حيث بلغت حجم السيولة التي استهدفت السهمين 21.2 % من إجمالي السوق بقيمة 22.1 مليون دينار مع التقدم المستمر في إجراءات الدمج، ومن المنتظر أن تسفر العملية عن نجاح الجهود والإجراءات.

كما سبق وتم التأكيد عليه، النقطة الأكثر جوهرية في الأسبوع هي قوة السيولة التي شهدتها السوق أمس، وهي بمثابة رسالة بأن السيولة موجودة ومتوافرة ويمكن قراءة عدة معطيات منها، هي أنه بالرغم من وقف المنتج كأداة تمويل فالسيولة وفيرة ويمكن أن تتخطى 100 مليون وأكثر حتى في غيابه.

المزاج العام في السوق يحتاج مبادرة تجدد الثقة، خصوصاً وأن الفرص متعددة وتناسب كل التوجهات سواء المتحفظين وأصحاب النظرة طويلة الأجل أو المضاربين أصحاب النظرة القصيرة أو الباحثين عن عوائد من التوزيعات بشكل مضمون ومأمون، خصوصاً في ظل النظرة التي تؤكد أن الشركات التي تواصل التوسع والإنفاق الاستثماري، وفي ذات الوقت تمنح المساهمين توزيعات نقدية، تعتبر من الكيانات المأمونة مالياً والتي تحتفظ بمركز مالي مقاوم وجدير بالثقة.

برغم حالة الخمول والهدوء لا يزال السوق متعادل نسبياً بين شركات التراجع وشركات الارتفاع، ما يعكس اختلافات التقييم، وهي قاعدة صحية، لا سيما وأن مدراء استثمار يعربون عن قلقهم في بعض المراحل والفترات التي تشهد عمليات صعود جماعية في اتجاه واحد من دون مبررات فنية مقنعة.

حالة الهدوء والتردد والخمول فيما يبدو أنها حالة عامة منتشرة بين مختلف الأسواق، حيث شهدت أسواق الخليج وأسواق عربية أخرى تباينات، بين تراجع 5 أسواق مقابل ارتفاع 4 أسواق أخرى، ما يرسخ فرضيات فك الارتباط من جهة، ويكرس تباين النظرة بين المستثمرين في تلك الأسواق.

الأسبوع الأخير من أغسطس من المتوقع أن يحافظ السوق فيه على وتيرة من التماسك والأداء المتباين كل يوم بأداء مختلف.

ثمة ترقب كبير للقرارات المتعلقة بملف الفائدة التي فيما يبدو ستبدأ في التراجع اعتباراً من سبتمبر مدعومة بارتفاعات الديون، بالرغم من أنها تأتي في مرحلة معقدة من تباين وتذبذب مستويات التضخم سواء في الأسواق العالمية أو الإقليمية ما بين الصعود والارتفاع بعد سنوات من المعالجة والمكافحة، ما عرقل أكثر من مرة قرار خفض الفائدة، إلا أن قرب إنفاذ عدد من المشاريع العملاقة وارتفاعات الدين قد تدفع أكثر وبقوة خفض الفائدة. أمس تراجعت 59 شركة وارتفعت أسعار 56 شركة أخرى،

إفصاحات البورصة

إنجازات» تعلن هيكله تمويل استثمار في الولايات المتحدة

أعلنت شركة إنجازات للتنمية العقارية إنجاز أعمال هيكله تمويل استثمارها في عقار فالباك (مصنع - مبنى مكاتب تجارية) الواقع في مدينة سانت بيطرسبرج بولاية فلوريدا الأمريكية.

وتم ذلك من خلال إعادة تمويل المشروع بمبلغ 47 مليون دولار (بما يعادل 14.3 مليون دينار كويتي) يستحق في 1 مارس 2028؛ مما ترتب عليه استرداد مبلغ 11.1 مليون دولار أمريكي (3.4 مليون دينار كويتي)، من أصل مساهمة الشركة في رأس مال المشروع.

يأتي ذلك بالإضافة إلى تحصيل

أرباح محتجزة تبلغ 1.250 مليون دولار بما يعادل (381.55 ألف دينار كويتي).

وذكرت "إنجازات" أن سينتج عن ذلك ارتفاع بند النقد والنقد المعادل مبلغ 12.35 مليون دولار، بما يعادل 3.8 مليون دينار كويتي، وانخفاض بند موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر 11.1 مليون دولار أمريكي (3.4 مليون دينار)، وتسجيل ربح بـ 1.25 مليون دولار (381.55 ألف دينار كويتي)، ستظهر في نتائج البيانات المالية للربع الثالث من 2025.

وكانت "إنجازات" قد سجلت ربحاً بقيمة 792.15 ألف دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، بتراجع 58 % عن مستواه بالفترة ذاتها من العام السابق البالغ 1.89 مليون دينار.

«أم القيوين» تبيع 375 ألف سهم بـ«الكويتية الإماراتية»

باعت شركة أم القيوين للاستثمارات العامة عضو مجلس الإدارة في شركة الكويتية الإماراتية القابضة 375 ألف سهم في الأخيرة.

بلغ سعر السهم في الصفقة التي تمت الأربعاء 192.2 فلس، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل 25 ألف سهم.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال "الإماراتية" يبلغ 17.63 مليون دينار، ويعد سالم عبدالله الحوسني ومجموعته (شركة السالم المحدودة، شركة أم القيوين للاستثمارات العامة) أكبر مساهم في "الكويتية الإماراتية" بحصة 62.25 %، وتتبعه مجموعة الصناعات الوطنية القابضة بنحو 7.37 %.

وتكبدت "الكويتية الإماراتية" خسائر في النصف الأول من عام 2025 بقيمة 254.41 ألف دينار، فيما ارتفعت أرباح "أم القيوين" في الفترة ذاتها 158.37 % عند 3.62 مليون دينار.

استحواذ

«أعيان العقارية - مبرد» صفر

ثاني عرض استحواذ لم ينضم أحد !!

ثاني عرض استحواذ إلزامي لم ينضم أحد، تم الإعلان رسمياً أمس عن انتهاء عملية الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة أعيان للإجارة والاستثمار على جميع أسهم شركة أعيان العقارية.

وانتهت عملية تجميع الأسهم دون مشاركة أي من مساهمي "أعيان العقارية" في عرض الاستحواذ الإلزامي، علماً بأن شركة "أعيان للإجارة" ومجموعتها تمتلك ما نسبته 54.78 % من أسهم شركة أعيان العقارية.

«المشتركة»

تتسلم أمرا تغييريا بقيمة 5 ملايين دينار والشركة ... سنحقق أرباح

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات تتسلم أمر تغييرى تابع للعمليات المشتركة بالوفرة بقيمة 5 ملايين دينار.

وذكرت أن ذلك الأمر يتعلق بخدمات الدعم لمشروع تجميع الغاز التابع لشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة شيفرون العربية السعودية. وتوقعت "المشتركة" تحقيق نتائج جيدة خلال فترة تنفيذ الأمر التغييرى.

وكانت الشركة قد وقعت في أكتوبر 2023 عقد المناقصة بقيمة 14.39 مليون دينار؛ لمدة 4 سنوات و3 أشهر.

وحسب آخر بيانات معلنه، فقد انخفضت أرباح "المشتركة" خلال النصف الأول من العام الحالي 15 % عند 4.34 مليون دينار، مقابل 5.09 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2024.

وكانت "أعيان للإجارة" قد أعلنت في 19 أغسطس 2025 انتهاء فترة تجميع الأسهم المتعلقة بعرض الاستحواذ الإلزامي المقدم على جميع أسهم «أعيان العقارية» دون أن تسفر عن تجميع أي أسهم وكان سبقهم عرض استحواذ مبرد ولم ينضم أحد أيضاً !.

وارتفعت أرباح "أعيان للإجارة" خلال الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 30 % سنوياً عند 3.87 مليون دينار، فيما انخفضت أرباح شركة أعيان العقارية خلال الفترة ذاتها بنسبة 9 % سنوياً؛ عند 1.01 مليون دينار.

تعاملات مطلعين على الفنادق

الكويت للتجارة العامة والمقاولات 3.61 مليون سهم بسعر 220 فلساً للسهم؛ ليصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل إلى 30.98 مليون سهم.

واستناداً إلى بيانات البورصة، فإن رأس مال "فنادق" يبلغ 5.78 مليون دينار، موزعاً على 57.75 مليون سهم، وتمتلك شركة بتروبرت الكويت للتجارة العامة والمقاولات والأطراف المتحالفة 60.64 % في الشركة، فيما تمتلك شركة طرفان للتجارة العامة والمقاولات 9.97 % في "فنادق".

وحققت "الفنادق الكويتية" ربحاً بلغت بـ 720.08 ألف دينار في النصف الأول من العام الحالي، مقابل 618.16 ألف دينار بالفترة ذاتها من العام المنصرم، بزيادة سنوية 16.49 %.

كشفت شركة الفنادق الكويتية تعامل مطلعين على أسهمها.

وأوضحت أن التعامل الأول تم يوم 20 أغسطس 2025، من خلال بيع طلال محمد ثامر 900.01 ألف سهم في "فنادق" بسعر 220 فلساً للسهم؛ ليصل رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي إلى صفر.

وجاء التعامل الثاني ببيع أحمد حسين علي السبيعي 2.71 مليون سهم في الشركة بسعر 220 فلساً للسهم؛ ليصل رصيد الأوراق المالية إلى صفر.

يُشار إلى أن بورصة الكويت أعلنت الأربعاء تنفيذ صفقتين متفق عليهما لأسهم "الفنادق الكويتية" بنفس عدد الأسهم المذكورة بالتعاملات.

وتم التعامل الثالث عن طريق شراء شركة بتروبرت

إفصاحات البورصة

كبار ملاك في العربية العقارية
يبيعون 3.72 مليون

سهم في العربية بمتوسط سعر 182.2 فلس للسهم الواحد؛ ليصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل الحالي إلى 183.25 مليون سهم. ويبلغ رأس مال "العربية العقارية" 38.6 مليون دينار، موزعاً على 386.01 مليون سهم، وتعد شركة مجموعة بوخمسين القابضة ومجموعتها أكبر مساهم في "العربية العقارية" بنسبة 48.24 %.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد مُنيت "العربية" بخسائر قيمتها 736.23 ألف دينار خلال النصف الأول من عام 2025، مقارنةً بأرباح في الفترة المناظرة من العام المنصرم بقيمة 700.09 ألف دينار.

أعلنت شركة العربية العقارية بيع شركة مجموعة بوخمسين القابضة 3.72 مليون سهم في الشركة. ولفت البيان إلى بيع "بوخمسين القابضة" 1.62 مليون سهم في "العربية العقارية" خلال تعاملات 19 أغسطس 2025 بمتوسط سعر 190.4 فلس للسهم.

ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل الحالي إلى 185.35 مليون سهم من "العربية العقارية" تمتلكها شركات مجموعة بوخمسين التابعة والزميلة وشركات الأطراف المتحالفين.

كما باعت "بوخمسين" الأربعة 2.10 مليون

«البيت» تجدد اتفاقية تسهيلات
وترفع الحد إلى 5.6 ملايين

وكانت الشركة قد أعلنت خلال الأسبوع الحالي، توقيعها اتفاقية تسهيلات ائتمانية (مرابحة) مع أحد البنوك المحلية بحد ائتماني يبلغ مليوني دينار كويتي.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد ارتفعت خسائر "البيت" في الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 36 % عند 254.47 ألف دينار، مقابل 187.14 ألف دينار خسائر الربع ذاته من 2024.

جددت شركة بيت الأوراق المالية اتفاقية تسهيلات ائتمانية «مرابحة» مع أحد البنوك المحلية فضلاً عن زيادة الحد الائتماني من 3 ملايين دينار إلى 5.60 مليون دينار.

وعزت "البيت"، ذلك الإجراء إلى تمويل رأس المال العامل والاستحواذات.

ولفتت إلى أنه لا يوجد أثر مالي لحين استخدام أية مبالغ محل تلك الاتفاقية.



تغير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين

شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية من 9.506 % إلى 10.04 %.

يبلغ رأس المال "مدينة الأعمال" 59.81 مليون دينار موزعاً على 598.13 مليون سهم، وتمتلك شركة القرن القابضة 10.33 % في الشركة، كما تستحوذ الشركة المتحدة للخدمات الطبية على 8.26 %.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال "راسيات" يبلغ 15 مليون دينار موزعاً على 150 مليون سهم، ويملك حمد قيس صالح الدويري 7.02 % في الشركة.

وإلى جانب ذلك، فقد رفعت شركة الأولى للتسويق المحلي للوقود ومجموعتها (شركة الترا القابضة) مساهمتها غير المباشرة في

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين.

تمثل ذلك في رفع مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي (شركة رواسي الكويت القابضة والثلث الخيري / نورة يوسف حمد بودي) حصتها في شركة راسيات القابضة بصورة غير مباشرة من 37.38 % إلى 37.47 %.

«آبار» تعدل جدول أعمال
العمومية غير العادية

نفس اليوم السابق بينها توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 7 فلوس للسهم الواحد؛ وذلك عن العام المالي المنتهي في 31 مارس 2025.

وحققت الشركة ربحاً خلال العام المنتهي في 31 مارس 2025 بقيمة 3.63 مليون دينار، مقارنةً بـ 3.14 مليون دينار في العام السابق له، بزيادة سنوية 15.71 %.

أعلنت شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة تعديل جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية المقرر عقدها في 24 أغسطس 2025.

ولفتت إلى أن التعديل يتعلق بنص المادة 15 والمادة 16 من النظام الأساسي، الخاصة بالشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة ورئيس المجلس.

يُشار إلى أن عمومية "آبار" العادية سوف تناقش عدة بنود في

«السور» توقع عقداً مع
«شبكة الخليج»

وقعت شركة السور لتسويق الوقود عقداً مع شركة شبكة الخليج للاتصالات (بي أونلاين) بمبلغ 11.6 ألف دينار كويتي سنوياً.

جاء ذلك بهدف توفير الخدمات المدارة للأمن السيبراني؛ وذلك لتعزيز مراقبة قاعدة المعلومات الخاصة بشركة «السور» من التهديدات الإلكترونية.

وبلغت مدة التعاقد 12 شهراً تبدأ من تاريخ 21 أغسطس 2025 وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ومتتالية ما لم ينهيها أحد الطرفين.

وبينت أنه لا يوجد أثر مالي في الوقت الحالي.

وحققت "السور" ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 3.06 مليون دينار، بارتفاع 16.16 % عن مستواه في الفترة ذاتها من العام المنصرم البالغ 2.63 مليون دينار.

«الكوت» تتسلم إشعار ترسية من «الكويتية للصناعات»

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد حققت "الكوت" ربحاً خلال النصف الأول من 2025 بقيمة 3.37 مليون دينار، مقارنةً بـ 4.44 مليون دينار للفترة المماثلة من العام المنصرم، بانخفاض سنوي 24.0 %.

لمدة 3 سنوات، بقيمة 876.53 ألف دينار كويتي.

وتوقعت "الكوت" تحقيق الشركة أرباحاً تشغيلية تنعكس إيجاباً على البيانات المالية للشركة خلال مدة التنفيذ.

تسلمت شركة الكوت للمشاريع الصناعية إشعار ترسية من الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة.

ويختص ذلك الإشعار بطلب توريد مواد كيميائية

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يتراجع 0.1% بنهاية جلسة الخميس.. وسط تباين قطاعاته الرئيسية



متراجعا 0.03%، وسط هبوط 3 قطاعات كبرى بقيادة قطاع الطاقة، وخالف قطاع البنوك الاتجاه ليقص خسائر المؤشر.

أعلى) بتراجع نسبته 0.35%؛ فاقدا 94.16 نقطة من قيمته، هبطت به إلى مستوى 26,535.79 نقطة. وكان المؤشر العام للسوق «تاسي» أنهى جلسة الأربعاء

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الخميس بتراجع هامشي، في ظل تباين قطاعاته الرئيسية، وسط تحسن السيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» متراجعا 0.1% بخسائر بلغت 11.24 نقطة، هبط بها إلى مستوى 10,866.83 نقطة. وارتفعت قيم التداول إلى 5.21 مليار ريال من خلال 288.87 مليون سهم، مقابل 4.21 مليار ريال بكمية تداول بلغت 196.58 مليون سهم، بنهاية جلسة الأربعاء.

وغلب اللون الأحمر على أداء القطاعات، بصدارة قطاع السلع الرأسمالية الذي هبط 1.67%، وتراجع قطاع الطاقة 0.71%، وسجل قطاع البنوك تراجعاً نسبته 0.32%. واقتصت المكاسب على 4 قطاعات، تصدرها قطاع المواد الأساسية بعد صعوده 2.49%، تلاه قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية بنسبة 0.53%، وارتفع قطاع الاتصالات 0.07%.

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت الخسائر 159 سهماً بصدارة سهم «حلواني إخوان»، الذي هبط 4.92%، وجاء إغلاق 87 سهماً باللون الأخضر، تصدرها سهم «سابك» بارتفاع نسبته 7.65%.

وسجل سهم «سابك» أعلى قيمة تداول بـ 527.9 مليون سهم، وكانت أعلى الكميات لسهم «صدر» بكمية بلغت 30.62 مليون سهم.

وفيما يخص أداء السوق الموازي؛ أغلق مؤشر (نمو حد

الأسهم السعودية تنهي الأسبوع بمكاسب هامشية

مؤشر «تاسي» يتماسك عند 10867 نقطة بفضل «الراجحي» و«سابك»



فرصة لارتداد المؤشر..

وتوقع الطه أن تتضح فرصة ارتداد السوق صعوداً في الشهر القادم، وكذلك تحسن السيولة التي يرى أنها لا تتسم بالشح، وإنما تنتظر انتهاز الفرصة المناسبة. مقدراً أن «شهر سبتمبر سيشكل فرصة حقيقة للشراء في أسهم وقطاعات محددة».

على صعيد التحركات المتأثرة بإعلانات الشركات، أكملت «الرياض للتعمير» مع الشركة «العقارية السعودية» تنفيذ مشروعين لمجمعين تعليميين تابعين لمجموعة مدارس الرياض بكلفة حوالي 275 مليون ريال، حيث تبلغ نسبة ملكية شركة الرياض للتعمير في كلا المشروعين 50%. ويتوقع تحقيق دخل إيجاري سنوي للسنوات الخمس الأولى قدرها 22 مليون ريال، تزداد بنسبة 5% تقريباً كل خمس سنوات. وأغلق سهم الشركة مرتفعاً 0.1% تقريباً.

وفق الرشيد.

احتمالات ارتداد البورصة السعودية

يعتقد وضاح الطه، عضو المجلس الاستشاري الوطني (CISI)، أن السوق السعودية تُظهر إشارات على تشكل اتجاه جديد. ولفت في مقابلة مع «الشرق» إلى تراجع حدة الانخفاضات الشديدة للسوق، ما يعني ضعف الزخم البيعي. ومع تراجع السيولة خلال فترات الهبوط، يبدو أن السوق بصدد بناء قاعدة دعم قبل تحوّل محتمل إلى الصعود، وفق تقديره. ويعزز الطه تفاؤله بعدة عوامل، من بينها قدرة السوق على امتصاص أثر انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى تراجع مكرر الربحية للسوق إلى مستوى 14 مرة، مقارنة بنطاق 18 إلى 20 مرة في النصف الأول. وأوضح: «هذا المستوى مقبول خصوصاً أن بعض الأسهم تقع دون ذلك المستوى، نزول المكرر يشكل

سجلت البورصة السعودية أداءً مستقرّاً على مدى الأسبوع الجاري، بينما حقق قطاع البتروكيماويات مكاسب يوم الخميس بقيادة سهم «سابك»، بفضل مؤشرات على تطورات إيجابية على الصعيد العالمي للصناعة.

أغلق المؤشر «تاسي» تعاملات الخميس منخفضاً 0.01% عند 10867 نقطة جراء هبوط أسهم «أرامكو» و«مصرف الراجحي» و «أكوا باور» و«البنك الأول»، لكن قيم السيولة تحسنت لتتجاوز 5 مليارات ريال. في الوقت ذاته، تراجعت معظم القطاعات وعلى رأسها الطاقة والبنوك، بينما صعد قطاع المواد الأساسية.

وعلى أساس أسبوعي، حققت السوق مكاسب بواقع 0.3%، بعد أن تراجعت 1% في الأسبوع السابق.

يرى المحلل المالي أحمد الرشيد أن نطاق التداول الضيق للمؤشر السعودي خلال الأسبوع يشير إلى استمرار حالة الترقب والانتظار لأي تطورات إيجابية، وهو ما حدث في قطاع البتروكيماويات الذي صعد بقيادة «سابك»، الذي ارتفع 7.6%، وسجل أعلى مستوياته منذ ما يزيد عن 3 أشهر، بسبب تطورات وصفها الرشيد بـ «الإيجابية» للقطاع في الصين وكوريا الجنوبية.

أوضح الرشيد أن الصين تتحرك صوب إعادة هيكلة قطاع البتروكيماويات بإغلاق المنشآت الصغيرة مرتفعة التكلفة، كما تراجع إنتاج بكين من الإيثيلين في النصف الأول من العام الجاري لأدنى مستوى تقريباً منذ 2020، في وقتٍ أعلنت كوريا الجنوبية التزامها إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي يمر بأزمة، بحسب وصف مسؤولي البلاد.

«هناك تطورات فيما يخص خفض إنتاج البتروكيماويات في كوريا الجنوبية والصين، الأمر نفسه حدث في أوروبا، حتى أن «سابك» أغلقت وحدة تكسير في بريطانيا، وربما تجد السوق فرصة في تحسن وضع القطاع وبالتالي تستفيد الصناعات السعودية من ذلك»،

بورصات خليجية

التسهيلات المتاحة لتمويل التداول بالأسهم السعودية ترتفع 15 % في الربع الثاني لـ 2025



ريال و19.48 مليار ريال على الترتيب. وارتفع عدد عملاء التمويل المباشر من 5838 عميلًا في الربع الثاني من عام 2024 إلى 8205 مستفيداً بالربع ذاته من عام 2025.

التمويل غير المباشر يبلغ 1.66 مليار ريال

وبالنسبة للتمويل غير المباشر - يحصل عليه العميل من طرف ثالث عبر مؤسسات السوق المالية - سجل انخفاضاً نسبته 1.79 % في الربع الثاني من عام 2025م؛ ليببلغ 1.66 مليار ريال، مقابل 1.69 مليار ريال في الربع المماثل من العام الماضي.

وبلغت قيمة التمويل المستخدم من التمويل غير المباشر 1.38 مليار ريال، مقابل 1.52 مليار ريال بالربع الثاني من عام 2024؛ ليتراجع بنحو 9.1 %.

وانخفض عدد عملاء التمويل غير المباشر إلى 2783 عميلًا، مقابل 2832 مستفيداً بالربع الثاني من عام 2024.

السعودية خلال الربع الثاني من عام 2025، مقابل 6.25 % تمويلًا غير مباشر (يتم من طرف ثالث عبر مؤسسات السوق المالية).

وزاد التمويل المباشر المتاح للمستثمرين بنحو 16.3 % بالربع الثاني من عام 2025؛ ليصل إلى 24.87 مليار ريال، مقابل 21.38 مليار ريال في الربع ذاته من العام الماضي، ليزيد بواقع 3.49 مليار ريال.

وارتفع التمويل المستخدم من التمويل المباشر المتاح 22.3 % خلال الربع الثاني من العام 2025، إلى 20.1 مليار ريال، مقارنة مع 16.44 مليار ريال في الربع المماثل من عام 2024.

وعلى أساس ربعي، زادت قيمة التمويل المباشر المتاح والتمويل المستخدم من التمويل المباشر في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 4.4 % و3.2 % على التوالي، مقارنة مع الربع الأول لعام 2025، والبالغ خلالهما 23.82 مليار

ارتفعت قيمة التسهيلات المتاحة للمستثمرين لتمويل التداول في سوق الأسهم السعودية بنسبة 14.98 % خلال الربع الثاني من عام 2025م على أساس سنوي، وازيادة قيمتها 3.46 مليار ريال عن قيمة التمويل المتاح في الربع المماثل من العام الماضي.

وبلغ إجمالي قيمة التمويل المتاح للمستثمرين للتداول بالأسهم السعودية، بحسب النشرة الإحصائية الربعية لهيئة السوق المالية، 26.52 مليار ريال بالربع الثاني للعام الجاري، مقابل 23.07 مليار ريال في الربع ذاته من عام 2024م.

وارتفعت قيمة التمويل المستخدم من إجمالي التسهيلات المتاحة بنسبة 19.6 % خلال الربع الثاني من عام 2025م على أساس سنوي، وازيادة تعادل 3.53 مليار ريال عن الربع المماثل من العام الماضي.

وبلغ إجمالي التمويل المستخدم 21.49 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2025، مقابل تمويلات مستخدمة بقيمة 17.96 مليار ريال في الربع ذاته من العام الماضي.

وعلى أساس ربعي، ارتفع التمويل المتاح للمستثمرين للتداول بالأسهم السعودية خلال الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 3.6 % مقارنة مع قيمة التمويل المتاح في الربع الأول من العام ذاته، والبالغ خلاله 25.59 مليار ريال؛ ليزيد بنحو 930.99 مليون ريال.

وارتفع التمويل المستخدم بالربع الثاني من عام 2025 بما يعادل 451.89 مليون ريال عن التمويل المستخدم في الربع السابق، حيث كان يبلغ 21.03 مليار ريال بالربع الأول من العام الجاري؛ ليزيد بنحو 2.1 %.

وزاد عدد العملاء الذين حصلوا على تسهيلات بغرض التداول في الأسهم السعودية بنسبة 26.7 % بنهاية الربع الثاني من عام 2025، ليصل إلى 10988 عميلًا، مقارنة مع عددهم البالغ 8670 عميلًا في الربع المماثل من عام 2024، ليزيد بفارق 2318 عميلًا جديدًا.

التمويل المباشر يرتفع 16 %

وشكل التمويل المباشر - يقدم مباشرة من مؤسسات السوق المالية إلى العميل - 93.75 % من إجمالي التمويل المتاح أمام المستثمرين للتداول بالأسهم في السوق

هيئة السوق المالية السعودية : 51 شركة تطلب طرح أسهمها في «تداول»

2- تفاصيل الطرح العام وإدراج الأسهم						
خلال الفترة	الطرح					
	الطرح في السوق الرئيسي	الطرح في السوق الموازي	الطرح اللائقي العام	قيمة الطرح (مليون ريال)	الطرح الأولي (عدد)	الإدراج (عدد)
الربع الأول عام 2024	2	6	0	1,885.24	9	0
الربع الثاني عام 2024	5	6	1	52,306.39	11	1
الربع الثالث عام 2024	2	4	0	1,920.34	3	2
الربع الرابع عام 2024	5	12	0	5,525.34	5	12
الربع الأول عام 2025	3	6	0	4,138.70	12	1
الربع الثاني عام 2025	3	10	0	7,114.62	13	0

1- الطرح العام وتسجيل الأسهم					
خلال الفترة	إجمالي عدد الشركات الجديدة المدرجة (مليون ريال)	إجمالي القيمة السوقية للشركات الجديدة المدرجة (مليون ريال)	زيادة رأس المال		إجمالي القيمة (مليون ريال)
			الإجمالي (عدد)	قيمة (مليون ريال)	
الربع الثاني عام 2022	8	9,079.00	8	10,766.40	19,845.40
الربع الثالث عام 2022	9	6,540.00	5	32,472.52	39,012.52
الربع الرابع عام 2022	14	74,379.90	10	5,123.72	79,503.62
الربع الأول عام 2023	8	2,474.06	3	192.40	2,666.46
الربع الثاني عام 2023	12	11,575.91	13	46,062.20	57,638.11
الربع الثالث عام 2023	7	4,726.50	7	2,013.20	6,739.70
الربع الرابع عام 2023	15	27,359.93	13	4,905.39	32,265.32
الربع الأول عام 2024	9	15,307.99	4	920.50	16,228.49
الربع الثاني عام 2024	12	24,606.24	23	18,782.00	43,388.24
الربع الثالث عام 2024	5	1,787.16	5	6,263.25	8,050.41
الربع الرابع عام 2024	17	16,568.71	10	15,722.31	32,291.02
الربع الأول عام 2025	13	42,586.37	5	972.02	43,558.39
الربع الثاني عام 2025	13	25,583.09	14	15,256.13	40,839.22

5- الشركات الموافق على طرح أسهمها وطلبات الطرح القائمة				
الفترة	السوق الرئيسية		السوق الموازية	
	عدد الشركات التي صدرت الموافقة على طرح أو إدراج أسهمها	عدد طلبات الطرح القائمة	عدد الشركات التي صدرت الموافقة على طرح أو إدراج أسهمها	عدد طلبات الطرح أو الإدراج القائمة
الربع الثاني عام 2022	3	6	10	70
الربع الثالث عام 2022	3	9	5	61
الربع الرابع عام 2022	7	4	20	79
الربع الأول عام 2023	2	5	6	61
الربع الثاني عام 2023	2	4	18	45
الربع الثالث عام 2023	0	5	4	41
الربع الرابع عام 2023	4	12	8	43
الربع الأول عام 2024	4	7	9	34
الربع الثاني عام 2024	4	15	10	36
الربع الثالث عام 2024	4	14	8	31
الربع الرابع عام 2024	4	20	17	28
الربع الأول عام 2025	5	16	9	21
الربع الثاني عام 2025	3	19	6	32

تشمل طلبات الطرح في السوق الموازية وطلبات التسجيل بغرض الإدراج المباشر.

وأشارت الهيئة، إلى أن 9 شركات صدرت الموافقة لها على طرح أسهمها بسوق الأسهم السعودية بالربع الثاني من 2025م بواقع 3 شركات في السوق الرئيسية، و6 شركات بالسوق الموازية.

وبلغ عدد الشركات الجديدة المدرجة في سوق الأسهم (الرئيسي والموازي) 13 شركة بالربع الثاني من عام 2025، بواقع 3 طروحات في السوق الرئيسية، و10 طروحات في السوق الموازية، حيث بلغت قيمة الطرح الأولى لتلك الشركات 7.14 مليار ريال، فيما بلغت قيمتها السوقية 25.58 مليار ريال.

كشفت النشرة الإحصائية الربع سنوية الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية للربع الثاني من عام 2025، أن إجمالي عدد طلبات الطرح القائمة لدى الهيئة يصل إلى 51 طلباً بنهاية الربع الثاني من العام الحالي.

وأظهرت بيانات النشرة الإحصائية، أن عدد طلبات الطرح القائمة لشركات ترغب طرح وإدراج أسهمها في السوق الرئيسية لتداول السعودية يبلغ 19 طلباً بنهاية الربع الثاني من عام 2025، مقابل 32 طلباً لشركات ترغب بالطرح أو طلبات التسجيل بغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية "نمو".

بورصات خليجية

تداولات السعوديين في سوق الأسهم الأمريكية تقفز 230 % بالربع الثاني

واصلت تداولات السعوديين في سوق الأسهم الأمريكية تسجيل مستويات قياسية جديدة خلال الربع الثاني من عام 2025، بعد أن استمرت بالصعود للربع الرابع على التوالي.

وارتفعت قيمة تداولات السعوديين في سوق الأسهم الأمريكية بنسبة 230.27 % خلال الربع الثاني من عام 2025 على أساس سنوي، وزيادة قيمتها 134.84 مليار ريال (35.96 مليار دولار) عن تداولاتهم في الربع ذاته من العام الماضي؛ بحسب إحصائية تستند للنشرة الإحصائية الربع سنوية الصادرة عن هيئة السوق المالية.

وبلغت قيمة تداولات السعوديين في السوق الأمريكية (بيعاً وشراءً) بواسطة مؤسسات السوق المالية في الربع الثاني من عام 2025م نحو 193.4 مليار ريال (51.57 مليار دولار)، وهو أعلى مستوى تاريخي للتداولات؛ مقابل 58.56 مليار ريال (15.61 مليار دولار) في الربع ذاته من عام 2024م.

وعلى أساس ربعي، ارتفعت قيمة تداولات السعوديين في الأسهم الأمريكية خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 17.7 % وبما يعادل 29.09 مليار ريال (7.76 مليار دولار) مقارنة مع قيمتها بنهاية الربع السابق؛ حيث بلغت 164.31 مليار ريال (43.82 مليار دولار) بالربع الأول لعام 2025م.

وشكلت قيمة تداولات السعوديين في سوق الأسهم الأمريكية 98.57 % من إجمالي قيمة تداولاتهم بالأسواق الخارجية خلال الربع الثاني من عام 2025م؛ والبالغة 196.22 مليار ريال (52.32 مليار دولار).

وقفزت قيمة تداولات السعوديين في الأسهم الأمريكية خلال النصف الأول من عام 2025 بنسبة 195.9 % على أساس سنوي، حيث بلغت 357.71 مليار ريال (95.39 مليار دولار)، مقابل 120.87 مليار ريال (32.23 مليار دولار) في الفترة نفسها من العام الماضي.

وخلال عام 2024، ارتفعت قيمة تداولات السعوديين

في سوق الأسهم الأمريكية بنحو 42.15 % على أساس سنوي؛ لتبلغ 312.71 مليار ريال (83.39 مليار دولار)، مقابل 219.98 مليار ريال (58.66 مليار دولار) في عام 2023م؛ لتزيد بما يعادل 92.73 مليار ريال (24.73 مليار دولار).

وعلى مستوى إجمالي تداولات السعوديين بأسواق الأسهم المحلية والأجنبية، تراجعت خلال الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 11.54 % على أساس سنوي؛ لتبلغ 851.22 مليار ريال (226.99 مليار دولار)، مقابل 962.22 مليار ريال (256.59 مليار دولار) في الربع المماثل من العام الماضي؛ لتتخفض بواقع 111 مليار ريال (29.6 مليار دولار).

وانخفضت قيمة التداولات في الأسهم المحلية بنسبة 27.25 % خلال الربع الثاني من عام 2025م على أساس سنوي؛ لتبلغ 655 مليار ريال (174.67 مليار دولار)، مقابل 900.35 مليار ريال (240.09 مليار دولار) في الربع المماثل من عام 2024.

وعلى مستوى تداولات السعوديين بالأسواق الخارجية الأخرى خلال الربع الثاني من عام 2025م، جاءت قيمة التداولات في الأسهم الخليجية بالمرتبة الثانية؛ بقيمة 2.2 مليار ريال (585.6 مليون دولار)، مسجلة ارتفاعاً سنوياً بنسبة 87.85 %، مقابل 1.17 مليار ريال (311.73 مليون دولار) في الربع المماثل من العام الماضي.

وبلغت قيمة التداولات في الأسهم العربية 289 مليون ريال (77.07 مليون دولار)، وفي الأسهم الأوروبية 157 مليون ريال (41.87 مليون دولار)، وفي الأسهم الآسيوية 78 مليون ريال (20.8 مليون دولار).

وهبطت قيم التداولات بالأسواق الأخرى بنحو 93.7 % بالربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي؛ لتصل إلى 95 مليون ريال (25.33 مليون دولار)، مقابل 1.52 مليار ريال (405.87 مليون دولار) بالربع المماثل من عام 2024م.

ارتفاع المحافظ الاستثمارية للأفراد 12 % بالربع الثاني 2025 في السعودية

الفترة	ذكر	أنثى	إجمالي عدد الأفراد	عدد المحافظ الاستثمارية للأفراد
الربع الثاني عام 2022م	4,182,662	1,487,775	5,670,437	10,762,613
الربع الثالث عام 2022م	4,217,427	1,496,836	5,714,263	10,846,277
الربع الرابع عام 2022م	4,281,173	1,533,254	5,814,427	11,043,494
الربع الأول عام 2023م	4,310,236	1,538,508	5,848,744	11,099,462
الربع الثاني عام 2023م	4,374,772	1,562,781	5,937,553	11,251,289
الربع الثالث عام 2023م	4,475,713	1,578,367	6,054,080	11,434,692
الربع الرابع عام 2023م	4,554,570	1,591,660	6,146,230	11,043,494
الربع الأول عام 2024م	4,662,340	1,617,344	6,279,684	11,951,571
الربع الثاني عام 2024م	4,817,650	1,651,891	6,469,541	12,423,639
الربع الثالث عام 2024م	4,830,990	1,662,686	6,493,676	12,755,615
الربع الرابع عام 2024م	4,921,309	1,683,026	6,604,335	13,090,915
الربع الأول عام 2025م	5,044,273	1,720,191	6,764,464	13,562,817
الربع الثاني عام 2025م	5,156,643	1,746,237	6,902,880	13,908,564

سجلّت أعداد المحافظ الاستثمارية للأفراد بسوق الأسهم الرئيسية السعودية ارتفاعاً بلغ نحو 12 % خلال الربع الثاني من عام 2025، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

وأظهرت النشرة الإحصائية الربع السنوية لهيئة السوق المالية، اليوم الخميس، أن إجمالي المحافظ الاستثمارية للأفراد ارتفع إلى 13.91 مليون محفظة، مقابل 12.42 مليون محفظة بالربع الثاني من العام الماضي.

وعلى أساس ربع سنوي، حققت المحافظ الاستثمارية نمواً بنسبة 2.55 %؛ وذلك مقارنة بالربع الأول من عام 2025، الذي سجل 13.56 مليون محفظة.

وارتفع إجمالي أعداد الأفراد المالكين للمحافظ الاستثمارية بنسبة 6.7 % خلال الربع الثاني من العام الحالي على أساس سنوي؛ ليصل إلى 6.9 مليون مستثمر، مقابل 6.47 مليون مستثمر في الربع الثاني من العام الماضي.

وشكل الأفراد الذكور النسبة الأكبر من إجمالي المالكين للمحافظ الاستثمارية، بواقع 74.7 %، حيث بلغ عدد الأفراد الذكور المالكون للمحافظ الاستثمارية 5.16 مليون مستثمر، مقابل 1.75 مليون مستثمرة من الإناث؛ بما يمثل 25.3 % من الإجمالي.

تباين مؤشرات أسواق المال الإماراتية بختام تعاملات الخميس

جاء ذلك وسط انخفاض سهم مجموعة أغذية 0.73 % داتا 0.56 %، وألفا ظبي القابضة 0.17 %، وبنك الشارقة 1.26 %، وبنك أبوظبي الأول 0.46 %.

وسجلت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 3.130 تريليون درهم بختام تعاملات الخميس، مقابل 3.127 تريليون درهم بختام تعاملات الأربعاء، بمكاسب بلغت 3 مليارات درهم.

واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 1.343 مليار درهم توزعت على 31.627 ألف سهم.

%، وتعاونية الاتحاد 0.92 %، وشعاع كابيتال 2.50 %، وسالك 1.04 %، وبنك السلام 2.72 %.

وسجلت القيمة السوقية لأسهم دبي 1.032 تريليون درهم بختام تعاملات الخميس، مقابل 1.029 تريليون درهم بختام تعاملات الأربعاء، بمكاسب بلغت 3 مليارات درهم.

في المقابل، تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.04 % إلى مستوى 10200 نقطة، وسط تعاملات بحجم 280.653 مليون سهم بقيمة 905.522 مليون درهم.

تباين أداء مؤشرات أسواق المال الإماراتية بختام تعاملات الخميس، ليرتفع سوق دبي المالي، بينما تراجع سوق أبوظبي للأوراق المالية، في وقت يتربع فيه المستثمرون كلمة رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في منتدى جاكسون هول الاقتصادي.

ومع ختام تعاملات أمس، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.09 % إلى مستوى 6127 نقطة، وسط تعاملات بحجم 234.047 مليون سهم بقيمة 437.484 مليون درهم.

جاء ذلك وسط ارتفاع سهم الاتحاد العقارية 1.80

أسهم الخدمات ترتفع بمؤشر بورصة

مسقط في نهاية جلسة ختام الأسبوع

مع تقدم سهم المركز المالي على المتراجعين بنسبة 4.17 %، وتراجع سهم ظفار الدولية للتنمية والاستثمار بنسبة 2.7 %.

وارتفع حجم التداولات إلى 132.28 مليون ورقة مالية، مقابل 128.07 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة إلى 23.98 مليون ريال، مقارنة بنحو 24.2 مليون ريال جلسة الأربعاء.

وتصدر سهم بنك صحر الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 52.62 مليون سهم، وبقيمة 7.53 مليون ريال.

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع، بنسبة 0.44 %، عند مستوى 4,960.9 نقطة، رابحاً 21.97 نقطة عن مستوياته في جلسة الأربعاء.

ودعم أداء المؤشر ارتفاع قطاع الخدمات وحيداً، بنسبة 0.33 %؛ مع صدارة سهم الشرقية لتحلية المياه للراحين بنسبة 2.94 %، وارتفع أوكيو للاستكشاف والإنتاج بنسبة 2.27 %.

وعلى الجانب الآخر، تراجعت مؤشرات الصناعة والمالي، وانخفض الأول بنسبة 0.3 %؛ بضغط سهم الأنوار لبلاط السيراميك المتراجع 1.63 %.

وتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.28 %؛

بورصة البحرين تغلق تعاملاتها

على تراجع بضغط قطاعين

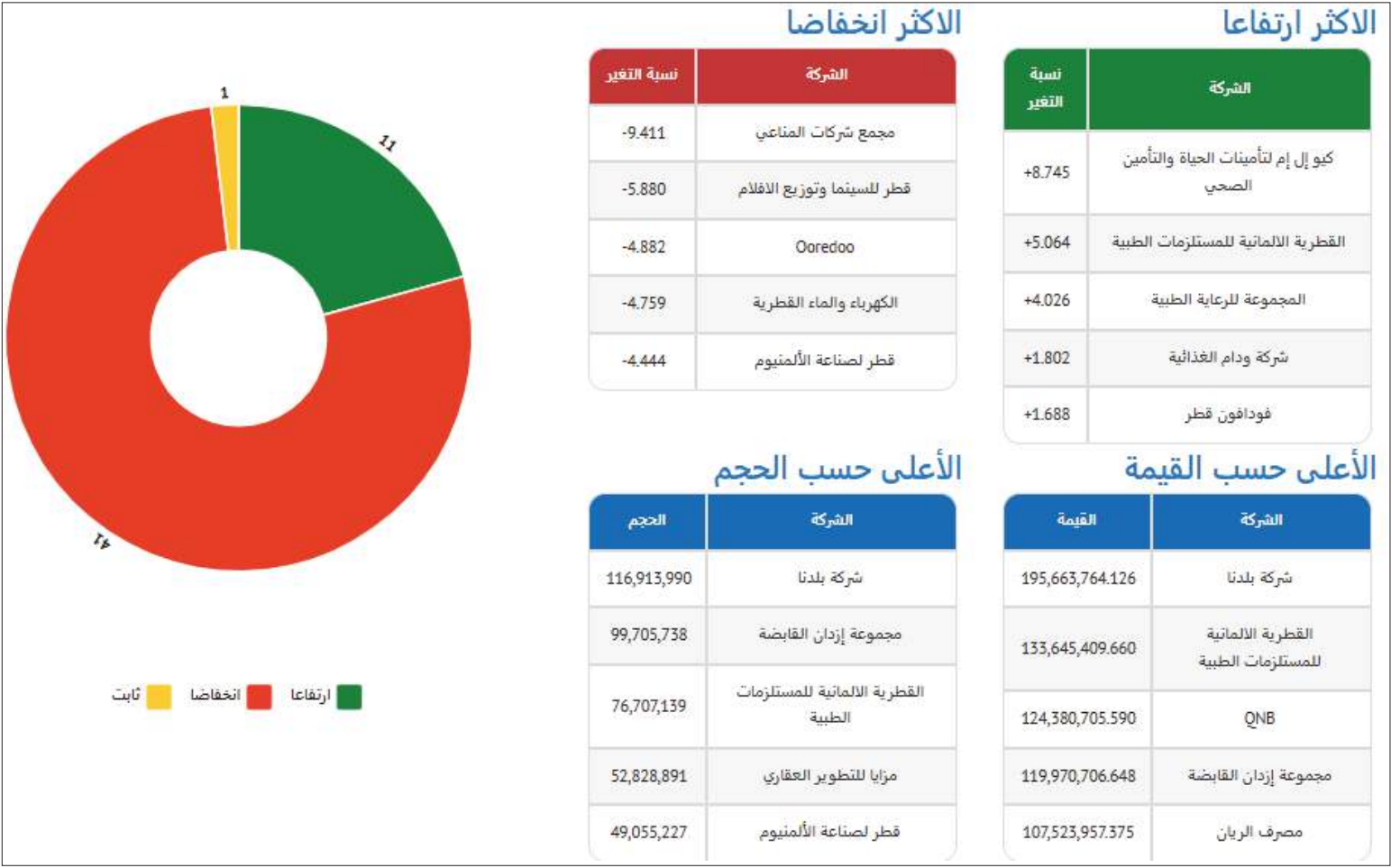
أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الخميس على انخفاض؛ بضغط قطاعي المال والعقارات.

ومع ختام تعاملات أمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.1 % إلى مستوى 1930 نقطة.

وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 69 سهماً بقيمة 704.023 ألف دينار.. وتراجعت أسهم كل من شركة عقارات السيف بنسبة 1.63 % لتغلق عند 0.121 دينار بحريني، ومجموعة جي إف إتش المالية بنسبة 0.81 % إلى 0.367 دينار بحريني، وبنك البحرين الوطني بنسبة 0.39 % ليصل إلى 0.505 دينار بحريني، إضافة إلى المؤسسة العربية المصرفية التي انخفض سهمها بنسبة 0.28 % مسجلاً 0.350 دينار بحريني.

بورصات خليجية

بورصة قطر تنخفض 2.63 % في أسبوع



وخلال الأسبوع ارتفع سعر 11 سهماً في مقدمتها “كيو إل إم” بـ 8.75 %، بينما تراجع سعر 41 سهماً على رأسها “مجمع المناعي” بواقع 9.41 %.

وجاء سهم “بلدنا” في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 116.91 مليون سهم وسيولة بقيمة 195.66 مليون ريال.

وبلغت القيمة السوقية للبورصة بنهاية تعاملات الخميس 675.72 مليار ريال، مقابل 692.84 مليار ريال بختام الأسبوع الماضي، بانخفاض 2.47 %.

بلغت قيمة التداول الأسبوعية 1.88 مليار ريال، وزعت على 771.17 مليون سهم، بتنفيذ 101.44 ألف صفقة.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الخميس مرتفعة؛ مع تصدر سهم شركة بلدنا نشاط التداولات.

صعد المؤشر العام بنسبة 0.32 % ليصل إلى النقطة 11342.57، رابحاً 35.79 نقطة عن مستوى الأربعاء .

ودعم أداء الجلسة نمو 6 قطاعات يتقدمها النقل بواقع 0.87 %، بينما تراجع قطاع العقارات وحيداً بـ 0.25 %.

وبشأن التداولات فقد تراجعت السيولة إلى 347.39 مليون ريال، مقابل 369.07 مليون ريال أمس الأربعاء ، وبلغت أحجام التداول 126.51 مليون سهم، مقارنة بـ 136.48 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 22.45 ألف صفقة مقابل 24.01 ألف صفقة في جلسة الأربعاء .

ومن بين 49 سهماً نشطاً، تقدّم سهم “المصرف” الارتفاعات بـ 1.34 %، بينما جاء “ودام” على رأس التراجعات بـ 2.16 %، واستقر سعر 5 أسهم.

وجاء سهم “بلدنا” في مقدمة نشاط لتداولات بحجم 20.48 مليون سهم، وسيولة بـ 33.78 مليون ريال.

وأُنهِت بورصة قطر تداولات الأسبوع باللون الأحمر، بضغط تراجع جماعي للقطاعات، مع تسجيل خسائر بالقيمة السوقية بـ 17.12 مليار ريال.

تراجع المؤشر العام للبورصة بنسبة 2.63 % بما يعادل 306.24 نقطة، ليغلق تعاملات الأسبوع الحالي عند النقطة 11342.57، عن مستوى الأسبوع السابق المنتهي في 14 اغسطس 2025.

وأثر على الجلسة تراجع جميع قطاعات البورصة السبع على رأسها قطاع الاتصالات بنسبة 3.32 %، بينما تذيّل القائمة قطاع التأمين 0.82 %.

بورصات عالمية

ارتفاع الأسهم الآسيوية بعد إغلاق متباين في وول ستريت



ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بأقل من 0.1 % ليصل إلى 44,938.31 نقطة. وانخفض مؤشر ناسداك المركب بنسبة 0.7 % ليصل إلى 21,172.86 نقطة.

تركزت حركة الأمس مرة أخرى حول الأسهم التي انخرطت في هوس تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي .

وانخفض سهم شركة إنفيديا، التي تدعم شرائحها جزءا كبيرا من التحول العالمي نحو الذكاء الاصطناعي، بنحو 3.9 % خلال الصباح، وكان في طريقه إلى أن يكون صاحب أثقل وزن في وول ستريت بعد انخفاضه بنسبة 3.5 % يوم الثلاثاء.

لكنها استعادت معظم خسائرها التي تكبدتها يوم الأربعاء، وأُنهِت تعاملات الأربعاء بانخفاض نسبته 0.1 % فقط. ومع تقليص خسائرها، تراجعت مؤشرات السوق العامة، لأن شركة إنفيديا هي السهم الأكثر تأثيراً في وول ستريت، نظراً لكونها الأكثر قيمة.

وارتفع مؤشر كوسبي في كوريا الجنوبية بنسبة 1 % إلى 3,161.74، في حين أضاف مؤشر ستاندرد آند بورز ASX 200 في أستراليا 1 % إلى 9,005.00.

وارتفع مؤشر تاكيس التايواني بنسبة 1.2 %، في حين أضاف مؤشر سينسكس الهندي 0.1 %.

وقال ستيفن إينيس من شركة إس بي أي لإدارة الأصول في تعليق له: ”دخلت الأسواق الآسيوية يوم الخميس مثل غرفة ورق لا تزال مثقلة بدخان الليلة الماضية - صامتة، يقظة، تنتظر الإشارة التالية من جاكسون هول“.

انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز 500 يوم الأربعاء بنسبة 0.2 % ليصل إلى 6,395.78 نقطة، بعد أن قلص خسائره التي بلغت 1.1 % في وقت سابق من اليوم. ولا يزال المؤشر قريباً من أعلى مستوى تاريخي له على الإطلاق الذي سجله الأسبوع الماضي.

ارتفعت الأسهم الآسيوية الخميس بعد إغلاق متباين في وول ستريت، حيث قلصت أسهم إنفيديا وبالانتير وغيرها من الأسهم الكبرى خسائرها الحادة التي تكبدتها في وقت سابق.

يترقب المتداولون مؤشراتٍ حول السياسة النقدية الأمريكية من اجتماع محافظي البنوك المركزية الذي بدأ أمس في جاكسون هول، وايومنغ. ومن المقرر أن يلقي رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، كلمة أمام المؤتمر اليوم الجمعة.

أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الرئيسي ثابتاً هذا العام، ويعود ذلك أساساً إلى مخاوفه من احتمال أن تؤدي رسوم الرئيس دونالد ترامب الجمركية إلى ارتفاع التضخم . لكن تقريراً ضعيفاً بشكل مفاجئ حول نمو الوظائف في جميع أنحاء الولايات المتحدة قد يُلغي هذا التوقع.

ومع ذلك، أظهرت محاضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي عقد يومي 29 و30 يوليو، والتي صدرت يوم الأربعاء، أن معظم مسؤولي البنك شعروا بأن التهديد بارتفاع التضخم كان مصدر قلق أكبر من احتمال فقدان الوظائف، مما دفع البنك المركزي إلى إبقاء سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير.

في طوكيو، انخفض مؤشر نيكاي 225 بنسبة 0.6 % ليصل إلى 42,636.74 نقطة، بعد أن أظهر مسح استمرار انكماش نشاط المصانع اليابانية للشهر الثاني على التوالي في أغسطس. وارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي (PMI) الصادر عن ستاندرد آند بورز جلوبال إلى 49.9 نقطة في أغسطس، من 48.9 نقطة في يوليو، وهو مستوى أقل بقليل من مستوى 50 الذي يفصل بين النمو والانكماش.

وشعر المصنعون الإقليميون بضغط بسبب الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضها ترامب على الصادرات إلى الولايات المتحدة.

وفي الأسواق الصينية، انخفض مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ بنسبة 0.1 % إلى 25,135.09 نقطة، في حين ارتفع مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 0.4 % إلى

بورصات عالمية

مؤشر شنغهاي المركب يقفز إلى أعلى مستوى في عقد



ارتفعت الأسهم الصينية المدرجة في البر الرئيسي يوم الخميس، حيث صعد المؤشر القياسي في شنغهاي إلى أعلى مستوى له في عشر سنوات، بدعم من المكاسب الكبيرة لأسهم التكنولوجيا المالية والعملات المستقرة. عند الاستراحة منتصف اليوم، ارتفع مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 0.35 % إلى 3779.52 نقطة، وهو أعلى مستوى خلال الجلسة منذ أغسطس 2015، بينما صعد مؤشر الصين للشركات القيادية «سي إس آي 300» بنسبة 0.71 %.

أسهم التكنولوجيا المالية والعملات المستقرة كانت من أبرز الراجحين صباحاً، بعد أن أفاد تقرير «رويترز» نقلاً عن مصادر، بأن الصين تدرس السماح باستخدام العملات المستقرة المدعومة باليوان للمرة الأولى لتعزيز انتشار عملتها عالمياً.

ستكون الخطوة، إذا ما تم اعتمادها، تحولاً جوهرياً في نهج الصين تجاه الأصول الرقمية، بعدما حظرت في 2021 تداول العملات المشفرة وأنشطة التعدين بسبب مخاوف تتعلق باستقرار النظام المالي.

قفز مؤشر «سي إس آي» لأسهم التكنولوجيا المالية 2.1 %، فيما صعدت أسهم «برلينس تكنولوجي» بالحد الأقصى المسموح به 20 %، وارتفعت «تانسن تكنولوجي» بنسبة 9.02 %.

وقال محللون إن الأسهم الصينية تحظى بدعم من تراجع حدة التوترات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم وتحسن السيولة، إضافة إلى تحول المستثمرين من السندات إلى الأسهم.

وأوضح جيمس وانغ، رئيس استراتيجية الصين في

السوق المحلية توفر إمكانات صعودية أكبر.. في هونغ كونغ، تراجع المؤشر القياسي «هانغ سنغ» 0.1 % إلى 25,140.96 نقطة، بينما انخفض مؤشر «هانغ سنغ الصين للمؤسسات» 0.32 % إلى 8984.22 نقطة.

وعلى مستوى المنطقة، ارتفع مؤشر «إم إس سي آي» لآسيا باستثناء اليابان بنسبة 0.34 %، فيما تراجع مؤشر «نيكاي» الياباني 0.63 %.

قسم الأبحاث لدى «يو بي إس إنفستمنت بنك»، أن ارتفاع مشاركة المستثمرين الأفراد قد يكون أحد العوامل الداعمة للارتفاع الأخير للأسهم.

وأضاف: «التدفقات من المستثمرين الأفراد ربما كانت من بين المحركات، إذ ارتفع حجم التداول 80 % على أساس سنوي في سوق الأسهم المحلية، كما صعدت أرصدة التمويل بالهامش بشكل ملحوظ، ومع زيادة مشاركة الأفراد عادة بعد الأداء القوي للأسهم، يبدو أن

أسهم أوروبا تستقر والأسواق تترقب ندوة جاكسون هول



روسيا، مع استمرار عدم الارتياح في ألمانيا بشأن إرسال قوات حفظ سلام رغم انفتاح المستشار الألماني على ذلك.

وقالت روسيا إن محاولات التعامل مع المسائل الأمنية المتعلقة بأوكرانيا دون مشاركتها «لن تفضي إلى شيء». وارتفعت أسهم قطاع الدفاع 1 %، بعد تعرضها لضغوط هذا الأسبوع على خلفية توقعات التوصل إلى اتفاق سلام بين أوكرانيا وروسيا.

وقفز سهم أكر بي.بي 3.1 % بعد أن حققت الشركة المشغلة لحقول النفط اكتشافاً نفطياً كبيراً في بحر الشمال.

وهو سهم نوفونيسييس 7.1 % بعد أن أعلنت شركة التكنولوجيا الحيوية الدانمركية عن نتائج الربع الثاني.

استقرت الأسهم الأوروبية أمس الخميس، إذ ترقب المستثمرون أحدث المؤشرات من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) خلال ندوة جاكسون هول حول مسار السياسة النقدية.

واستقر المؤشر ستوكس 600 الأوروبي حتى الساعة 0704 بتوقيت جرينتش، في حين تباين أداء معظم بورصات أوروبا.

ويشارك مسؤولو بنك مركزي من حول العالم في جاكسون هول. وسيظل التركيز منصبا على الخطاب الختامي لرئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول بحثاً عن تلميحات حول تخفيضات محتملة في أسعار الفائدة هذا العام.

يأتي هذا بينما تتواصل المناقشات المتعلقة بأمن أوكرانيا في حال إبرام اتفاق سلام مع

نيكي الياباني يهبط بفعل تراجع أسهم التكنولوجيا

للاستثمار في مجال التكنولوجيا 2.05 % وانخفض المؤشران ناسداك وستاندرد اند بورز 500 خلال الليل مع بيع المستثمرين لأسهم التكنولوجيا والانتقال إلى قطاعات أقل قيمة.

وهو سهم دايتشي سانكيو لصناعة الأدوية 5.75 % ليصبح الأسوأ أداءً بين 225 سهماً على المؤشر نيكي. وخالف الاتجاه سهم شركة أدفانتست لصناعة معدات اختبار الرقائق الذي ارتفع 1.95 % منتعشاً من خسارة 5.6 % قبل يوم.

3085.78 وقال ناوكي فوجيوارا كبير مديري الصناديق في شينكين لإدارة الأصول «واصل المستثمرون بيع الأسهم لجني الأرباح، لكن بعض المستثمرين الذين لم يتمكنوا من شراء الأسهم أثناء الارتفاع قاموا بشراء الأسهم عند الانخفاض... وهو ما حد من خسائر نيكي». وخسر سهم شركة طوكيو إلكترون لصناعة معدات تصنيع الرقائق 2 % وهبط سهم مجموعة سوفت بنك

انخفض المؤشر نيكي الياباني أمس الخميس مع بيع المستثمرين الأسهم لجني الأرباح عقب موجة صعود وهبطت أسهم التكنولوجيا مقتفية أثر نظيراتها الأمريكية.

بحلول الساعة 0215 بتوقيت جرينتش، انخفض نيكي 0.5 % ليصل إلى 42689.22 نقطة. ويتجه المؤشر للتراجع للجلسة الثالثة على التوالي من أعلى مستوياته على الإطلاق في وقت سابق هذا الأسبوع. ونزل المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.42 % إلى

بورصات عالمية

أسهم أستراليا عند مستوى قياسي بدعم من قطاعي التعدين والبنوك



وفي نيوزيلندا، ارتفع المؤشر القياسي «إس آند بي/إن زد إكس 50» بنسبة 0.4 % إلى 13,126.80 نقطة. وقال بنك الاحتياطي النيوزيلندي إن تأثير خفض أسعار الفائدة على الاقتصاد المحلي كان أبطأ من المتوقع، بينما تؤثر تهديدات الرسوم الجمركية على ثقة الأعمال والمستهلكين.

أسترالي، بعد أن هبطت أرباحها السنوية بأكثر من النصف. في المقابل، ارتفع قطاع التعدين بنسبة 1 % مع صعود أسهم «بي إتش بي» بنسبة 0.1 % و«ريو تينتو» بنسبة 0.9 %.

أما أسهم القطاع المالي فقد ارتفعت 0.3 %، حيث صعدت أسهم البنوك الأربعة الكبرى بين 0.1 % و 0.7 %.

ارتفعت الأسهم الأسترالية إلى مستوى قياسي يوم الخميس، بدعم من أسهم شركات التعدين والبنوك، بينما يترقب المستثمرون خطاب رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي جيروم باول في ندوة «جاكسون هول» يوم الجمعة لتقييم مسار أسعار الفائدة.

وصعد مؤشر «إس آند بي/إيه إس إكس 200» بنسبة 0.6 % إلى 8,966.80 نقطة بحلول الساعة 00:43 بتوقيت غرينتش، بعد أن لامس في وقت سابق مستوى قياسياً جديداً عند 8,973.70 نقطة.

وسجل المؤشر القياسي مكاسب بنسبة 2.6 % منذ بداية الشهر، محققاً عدة مستويات قياسية وسط تحسن في شهية المخاطرة نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها خفض الفائدة ونتائج مالية إيجابية للشركات.

ويركز المستثمرون حول العالم على ما إذا كان باول سيدفع باتجاه مواجهة توقعات الأسواق بخفض الفائدة الشهر المقبل عندما يتحدث يوم الجمعة، بعد بيانات ضعيفة لسوق العمل الأميركي في يوليو، ويتوقع المتعاملون حالياً احتمالاً بنسبة 82 % لخفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر، وفقاً لأداة «سي إم إي فيد ووتش».

وتراجعت أسهم شركة «جيمس هاردي» المدرجة في سيدني بنسبة وصلت إلى 9.6 % لتسجل 28.92 دولار أسترالي، وهو أدنى مستوى لها منذ 20 يناير 2023، بعدما أصدرت الشركة توقعات سلبية للسنة المالية 2026 وأرباحاً أقل من تقديرات السوق.

كما انخفضت أسهم «وايتهافن كول» بما يصل إلى 4.2 % لتصل إلى أدنى مستوى في شهر عند 6.160 دولار

أسهم تركيا تسجل أعلى إغلاق على الإطلاق تفاؤلاً بخفض الفائدة

انحسار التشاؤم بين المستثمرين مع استمرار تباطؤ التضخم



14 % منذ بداية العام، إلا أنه لا يزال متراجعا 1.5 % عند قياسه بالدولار بفعل انخفاض الليرة، مقارنة بمكاسب بلغت 17 % في المؤشر القياسي لأسواق الأسهم الناشئة «MSCI».

ورغم موجة الصعود، تكبد المستثمرون المحليون الذين اشتروا في المؤشر خسائر فعلية، مع ارتفاع التضخم بنسبة 33.52 % في يوليو على أساس سنوي.

المقبلة سئخذ «على أساس كل اجتماع على حدة، مع التركيز على توقعات التضخم».

جاءت وتيرة تضخم أسعار المستهلكين في يوليو دون توقعات المحليين، في إشارة إلى احتمال خفض جديد للفائدة في سبتمبر.

مكاسب الأسهم التركية

حقق مؤشر بورصة إسطنبول 100 مكاسب بنسبة

صعدت أسهم تركيا إلى أعلى مستوى على الإطلاق خلال جلسة التداول، وسط توقعات قوية بتباطؤ التضخم، ما يعزز الرهانات على مزيد من خفض أسعار الفائدة.

مؤشر بورصة إسطنبول 100، وهو المؤشر القياسي للسوق التركية، ارتفع 1.3 % يوم الخميس، ليقترب من تجاوز الإغلاق القياسي السابق المسجل في يوليو 2024. وبهذا يكون المؤشر قد صعد بنسبة 25 % منذ مايو، مدفوعاً بتفاؤل متزايد بشأن التيسير النقدي، الأمر الذي يجذب اهتمام المستثمرين الأجانب.

تقلب السوق التركية

لكن أداء السوق التركية كان متقلباً خلال الأشهر الماضية بسبب الاضطرابات السياسية التي أعاقمت مسار خفض الفائدة، إلى جانب القلق من احتمال تعرض اقتصاد تبلغ قيمته 1.3 تريليون دولار لهبوط حاد.

غير أن موجات التشاؤم بين المستثمرين انحسرت، مع استمرار تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار، ما يعزز التوقعات بمزيد من تقليص الفائدة. كما تشير المكاسب المحققة في معركة كبح التضخم المرتفع إلى أن عودة تركيا المؤلمة إلى سياسة نقدية أكثر تقليدية بدأت تؤتي ثمارها. قال جان أوكسون، كبير المتداولين في شركة «غلوبال سيكيوريتيز» (Global Securities) بإسطنبول: «المستثمرون باتوا واثقين في مسار تباطؤ التضخم، وسط استمرار التوقعات بمزيد من خفض أسعار الفائدة».

خفض الفائدة في تركيا

استأنفت تركيا خفض الفائدة في يوليو، وقلص البنك المركزي سعر إعادة الشراء لأجل أسبوع بمقدار 300 نقطة أساس إلى 46 %، متجاوزاً توقعات معظم الاقتصاديين.

قال البنك المركزي التركي إن قرارات التيسير النقدي

ارتفاع الديون وكلفة الاقتراض... كيف تدار معادلة الفوائد

بقلم - ليما راشد الملا



يواجه الاقتصاد العالمي ضغوطاً غير مسبقة نتيجة تراكم الديون وارتفاع تكلفة الاقتراض. وبينما تواصل البنوك المركزية محاولاتها للسيطرة على التضخم من خلال رفع أو خفض أسعار الفائدة، يجد الأشخاص والحكومات أنفسهم في مواجهة مباشرة مع فاتورة مالية متزايدة. وربما يكون هذا هو السبب المفصلي، بل والرئيسي وراء الضغط المتواصل على رئيس الإحتياطي الفيدرالي لخفض الفائدة، لكن وسط هذ العبء كيف يمكن التعامل مع هذه التحديات؟

توجيه الميزانيات نحو مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة، عوضاً عن الإنفاق التشغيلي الذي لا يضيف قيمة اقتصادية مستدامة.

٤- تعزيز الشفافية وجذب الاستثمار:

الإصلاح المؤسسي يرفع ثقة المستثمرين ويقلل من الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي. في النهاية، ليست الديون في حد ذاتها خطراً، بل في طريقة إدارتها. فهل سيتمكن الأشخاص من تعزيز وعيهم المالي لتخفيف أعباء القروض، وتنجح الحكومات في إجراء إصلاحات تضمن استدامة النمو؟ أم أن العالم سيبقى عالقاً في معضلة البحث عن التوازن بين النمو الاقتصادي وضبط الدين العام؟ دائماً الحدث يدور حول حسن الإدارة وحسن توظيف الموارد وتكيف الوضع وفقاً للمعطيات، فإدارة حصيفة يمكن أن تحقق نتائج مذهلة حتى لو لم تكن هناك أي موارد فالفقود الماضية أفرزت ما يسمى باقتصاد الخدمات والنماذج كثيرة فربما شركة واحدة باتت تساوي حجم اقتصاد عدة دول مجتمعة .

الودائع أو السندات الحكومية القصيرة الأجل لحماية المدخرات من تقلبات السوق.

٣- ترشيد الاستهلاك:

التركيز على الأولويات والحد من الاقتراض غير الضروري، خاصة في فترات ارتفاع الفوائد.

٤- التثقيف المالي:

تعزيز الوعي بأهمية الإدارة المالية الشخصية لتفادي الدخول في دوامة ديون غير محسوبة.

كيف يمكن للحكومات أن توازن بين خدمة الديون وتحقيق الاستدامة الاقتصادية؟

١- تنويع مصادر الإيرادات:

عبر توسيع القاعدة الضريبية دون إثقال كاهل المواطنين، والاستثمار في قطاعات إنتاجية جديدة كالكنولوجيا والطاقة المتجددة.

٢- إدارة الدين بذكاء:

إصدار سندات طويلة الأجل أو بعملة محلية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات العالمية.

٣- خفض الإنفاق غير المنتج:

لعل هذا التساؤل يصبح أكثر إلحاحاً عند إسقاطه على قروض الأفراد؛ فبرغم انخفاض مديونيات الكثير من الدول والحكومات بفضل قوة إيراداتها واستثماراتها أو مصادر الإيرادات المتنوعة، يتلاحظ هناك ضغوط شبيهة بضغوطات الحكومات يعانيتها الأفراد لا سيما من ثقل القروض الشخصية والاستهلاكية. وهنا تتضح المفارقة: قوة مالية على مستوى الدولة تقابلها هشاشة في الوضع المعيشي أو الشخصي أو عدم ثبات وعدم استقرار لوتيرة الملاء المالية للأفراد.

لكن كيف تساعد الإدارة الذكية للالتزامات في تخفيف عبء الديون؟

١- إعادة جدولة الديون:

التفاوض مع البنوك لإعادة هيكلة القروض، ما قد يخفف الأقساط الشهرية ويمنح الأسر مساحة للتنفس المالي.

٢- التحول نحو الادخار والاستثمار الآمن:

الاعتماد على أدوات ادخار منخفضة المخاطر مثل



أبرز العلامات التجارية في اسكتلندا

قصص نجاح 47 شركة
عبر التاريخ تستحق
المجارة والتكرار

بقلم – م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي – شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الاعمال



تقوم الشركة بصنع الشوكولاتة والآيس كريم، للزبائن.

Nairn's

شركة متخصصة في قطاع إنتاج الشوفان منذ عام ١٨٩٦، وتمتاز منتجاتها كونها طبيعية، وإدارتها بالخبرة.

Orkney

تقوم الشركة بإنتاج جبن الشيدر، وتعتمد على مزارعها لإنتاج مشتقات الألبان، واتباع صفات عملية تقليدية.

Paterson's

قامت الشركة في عام ١٨٩٥، وكرست جهودها نحو صناعة البسكويت فأصبحت منذ ذلك الحين، علامة مميزة.

Rowan Glen

شركة متخصصة في منتجات الألبان لأكثر من ٦٠ عاماً، وتعتمد في أعمالها على الشراكة مع المزارعين.

Simon Howie

تلتزم الشركة بأعلى معايير الجودة في صناعة اللحوم، وتستثمر بالهيكل التنظيمي، المعدات، والأشخاص. كما تعمل على تعزيز مفهوم المسؤولية نحو ضمان وتلبية أسس جودة المنتج.

Seriously

لدي الشركة خبرة ١٥٠ عاماً، من الجودة في صناعة جبن الشيدر، ولديها العديد من الأبقار، لتوفير أجود أنواع الحليب.

Scotty Brand

تخصصت الشركة في قطاع الأغذية، منذ عام ١٩٤٨، واستطاعت مجارة التقلبات نحو البقاء ضمن إطار الشركات الناجحة.

Scottish Blend

تكرس الشركة مصادر الإنتاج نحو إنتاج الشاي على الطريقة الاسكتلندية.

Scottish Favorites

شركة تقوم بتجهيز الوجبات الجاهزة المجمدة، وبأسعار متاحة للجميع.

Stoats

تقوم الشركة بإنتاج وتصنيع المواد الغذائية، والشوفان.

Tarbert Fine Foods

تقوم العلامة التجارية بتقديم منتجات متميزة من اللحوم المطبوخة، السلمون المدخن الاسكتلندي، النقانق، المصنوعة باستخدام أجود المكونات.

Tunnocks

تأسست الشركة عام ١٨٩٠، وتعمل على تصنيع البسكويت بمشتقاته وأنواعه.

We Hae Meat

تقوم بتقديم المنتجات الطازجة من المزارع، وتعتمد على اللحوم المضمونة الجودة كأساس في عملية الإنتاج. وختاماً، قالت شركة اكسبر للاستشارات، بأن الهدف من هذه الدراسة هو رصد بعض العلامات التجارية الناجحة وذلك نحو حصول رواد الأعمال على الوكالات التجارية لها، ما يعزز من حركة التجارة وإنعاش الاقتصاد. كما أن فهم قصص النجاح لتلك الشركات، والتي استمرت لعقود طويلة، متجاوزة التحديات، تستحق الدراسة والتحليل، وذلك نحو محاكاتها وتكرارها، ما يعزز من فرص نجاح الشركات. فالالتزام والعمل في اتجاه النجاح، ستكون نتيجته الحتمية، العوائد الإيجابية والنمو المستمر.



Nayef A. Bastaki

EXCPR Founder & MD

Consultancy and Business Management Co.

Scotland brands © Reference: 387.8.2025

EXCPR (600-39277) 600- 965+

بمشتقاته.

Harbour Salmon

تقوم الشركة بإنتاج منتج سمك السلمون، وتمتاز منتجاتها بالجودة والسعر.

Highland Game

تعمل الشركة في قطاع إنتاج لحم الغزال، واستمر تطور الشركة بسبب الاستراتيجية المتبعة.

Highland Spring

توجت جودة الطبيعة في اسكتلندا، لتجد نفسها في طاولة جميع الزبائن في دول العالم، فقد كانت الشركة سراً من أسرار الطبيعة.

Halls

تفخر الشركة باستخدامها للصفات الاسكتلندية التقليدية لتقديم الأفضل من الطعام.

JG Ross

تأسست الشركة في عام ١٩٦٢، حيث تم الاعتماد على الميزة التنافسية للمؤسس. وقد توجت تلك الجهود، لإنتاج المخبوزات بأنواعها.

Johnstons of Elgin

إحدى العلامات التجارية للملابس، والتي استطاعت الربط ما بين التاريخ والحاضر.

Kestin

هي علامة تجارية للملابس الرجالية، والتي تم إنشاؤها لإعادة التعريف بالتصميم الاسكتلندي الحديث من خلال مزيج بين التقاليد والابتكار.

Lees

تقوم الشركة بتصنيع الحلويات منذ عام ١٩٣١، وقامت بتوسيع نطاق منتجاتها.

Maclean's Bakery

لا تزال الشركة شغوفة باستخدام المكونات المختارة بعناية وعملية الخبز التقليدية، لضمان أن يكون كل منتج مليئاً بالنكهة والأذواق اللذيذة.

Mackay's

تقوم الشركة بتوليد الطاقة المتجددة وزرع المحاصيل لإطعام الإبقار، وتستهدف إنتاج الحليب بمشتقاته من أجبان، زبادي، آيس كريم، وغيرها.

Malcolm Allan

إحدى الشركات التي تقوم بتصنيع منتجات اللحوم عالية الجودة منذ عام ١٩٥٤. وقد تطورت أعمال الشركة، لتصل إلى جميع الزبائن.

Mac b

شركة معنية بإنتاج وتعبئة مياه اسكتلندية نقية من أرض الطبيعة، بالإضافة إلى نكهات متعددة.

Marshalls

قامت الشركة من صلب التراث الاسكتلندي، منذ عام ١٨٨٥، وتعتمد على إنشاء طعام عالي الجودة للعائلات الاسكتلندية باستخدام أجود المكونات. وقد أصبحت الشركة اليوم من الشركات الرائدة في إنتاج الأغذية المعبأة مسبقاً.

McIntosh

تقوم الشركة على المزج ما بين حب الطعام التقليدي المطبوخ في المنزل، وتوفير أعلى جودة وقيمة للوجبات الجاهزة.

Mrs Tilly's

تقوم الشركة بتقديم أفضل الحلويات التقليدية، باستخدام أفضل المكونات والأساليب لصناعة الحلويات الغنية بالنكهة والمليئة بالتراث.

Mrs Unis

تقوم الشركة، بإنتاج المواد الغذائية ذو الصبغة الهندية.

Macsween

شركة عائلية تأسست كمتجر للجزائريين عام ١٩٥٣، وتقوم بصناعة أفضل الأطعمة، وإعطاء الأولوية للاستدامة البيئية والمجتمع.

Mackie's

تتميز المنتجات الاسكتلندية بالجودة، مع التركيز على الميزة النسبية. إذ أن مناخها البارد، قد ساهم في دعم الزراعة وقطاع الألبان. كما أن وقوع الدولة على الممرات المائية، قد سهل من حركة الملاحة البحرية لتكون بذلك مزرعة ومرتع للحوم دول العالم. وقد قامت شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال، برصد جانب من أبرز الشركات والعلامات التجارية في اسكتلندا، والتي تضمنت مجموعة واسعة من المنتجات التقليدية والحديثة التي تعكس الثقافة والتراث العريق.

Albert Bartlett

لدى الشركة مزارع تقوم بإنتاج وتحصيل البطاطس، المستخدمة في الصناعات الغذائية، ولديها خطوط إنتاج أخرى.

A G Barr (IRN-BRU)

إحدى الشركات المتخصصة في قطاع الأغذية، وتصنيع المشروبات الغازية، ذات الجودة العالية، وتعمل على تقليل التأثير على البيئة.

Baxters

كرست العائلة المؤسسة للشركة نفسها منذ عام ١٨٦٨، نحو استراتيجية المنتجات عالية الجودة. كما أن للشركة إرث تاريخي توج بوجود علامة تجارية، فرضت نفسها على الرفوف.

Bank of Scotland

البنك الاسكتلندي الشهير، الذي يقدم القروض والتسهيلات المالية للزبائن.

Bells

تعتمد الشركة على صناعة الفطائر والكعك والمعجنات لأكثر من ٩٠ عام، وتقوم باستخدام أفضل المكونات من الموردين، نحو تقديم أفضل مذاق.

Bliss

علامة تجارية للوجبات الخفيفة التي تركز على الشوكولاتة، وتلتزم بصنع وجبات خفيفة منخفضة السعرات الحرارية.

Border Biscuits

تقوم الشركة بصناعة البسكويت، والتي تأسست عام ١٩٨٤، وتمتاز بتقديم أنواع مختارة من المنتجات.

Browning

تأسست الشركة في عام ١٩٤٥، وهي واحدة من أكبر المخابز الحرفية التقليدية في اسكتلندا، وتشمل منتجاتها الكعك، البطاطس، الفطائر، وغيرها.

Buchanan's

بدأت نشاطها في صنع مجموعة من الحلويات الراقية في عام ١٨٥٦، وتلتزم الشركة بالجودة والحرفية، فأصبحت واحدة من أشهر العلامات التجارية للحلويات في بريطانيا.

Dean's Cookies

تطور العمل من مطبخ هيلين دين قبل مرحلة التصنيع والتغليف. إذ أدركت الشركة رغبة الزبائن بهذا النوع من الكوكيز، ما وجه الأمور نحو الاستثمار في هذا القطاع.

Glenrath

تأسست عام ١٩٥٩، وأصبحت اليوم من الشركات الرائدة في إنتاج البيض وتسويقه في المملكة المتحدة، حيث تنتج أكثر من مليون بيضة يومياً.

Grant's

قامت الشركة قبل ١٣٥ عام، وابتكرت أجود أنواع الهاجيس، وتستخدم المكونات عالية الجودة لإنتاج طعم اسكتلندا الأصيل.

Galloway Cheddar

تعتمد الشركة على توفير أفضل منتجات الألبان، فمنذ عام ١٩٣٣، كان الابتكار والتطوير أساس استمرار الأعمال فيها.

Graham's

تحرص الشركة علي حلب الأبقار، وذلك نحو إنتاج الحليب، الأجبان، زبادي، زبدة، ونحوها.

Genius

تعتمد أعمال الشركة على إنتاج المخبوزات الخالية من الغلوتين.

Hamlyns Food

تأسست الشركة في عام ١٨٨٨، وتخصصت في إنتاج الشوفان

سنابيان: رساميل للاستثمار تواصل تحقيق أهدافها المنشودة

أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة رساميل للاستثمار جيرار سنابيان، إنه ورغم الظروف والتحديات التي عانى منها الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالمي، فقد استطاعت الشركة بفضل جهوزيتها أن تستمر بأداء أعمالها والتواصل مع العملاء، وتحقيق خططها المنشودة. وأضاف سنابيان أن الشركة تعاملت بحذر مع مختلف التطورات الجيوسياسية في المنطقة، والتغيرات في السياسات المالية للدول رئيسية والنقدية للبنوك المركزية في العالم وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

تصريح سنابيان أتى على هامش الجمعية العمومية للشركة التي عقدت عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2025 والتي أقرت جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال.

وذكر أن الشركة تمكنت بفضل خططها ومواكبتها الدائمة للتطورات، أن تحقق نجاحاً وتطوراً في طرح وتطوير منصتها منصة my-Rasameel التي تواكب تطورات التكنولوجيا الحديثة، والتي تتمتع بمزايا تسهم بتقديم أبرز الحلول الرقمية للمستثمرين والمتعاملين معها، والتي تبقي الجميع على اطلاع على أحدث التطورات وأداء الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وتتيح تحليلات ودراسات متنوعة حول قطاعات الاستثمار المختلفة.

وأوضح سنابيان أن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أوليا اهتماماً خلال النصف الأول من السنة المالية الماضية بتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة والهادفة إلى تعزيز حقوق المساهمين، والحفاظ على المكانة الرائدة للشركة في قطاع الاستثمار، مع التركيز بشكل جدي على تعزيز مكانتها التنافسية في السوق مستقبلاً. وأفاد بأن «رساميل للاستثمار» حققت نجاحات عدة خلال تلك الفترة من خلال الدخول في استثمارات بالشركات الناشئة ودعم المبادرين ومساعدتهم على تنمية أعمالهم وشركاتهم، وتحقيق منافع لجميع المتعاملين معها. أما خلال النصف الثاني من السنة المالية الماضية، أولى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على المضى في استراتيجية النمو من خلال الاندماج مع شركة استثمارية رائدة وهي شركة كفيك للاستثمار.

ويعتبر اندماج شركة كفيك للاستثمار مع شركة رساميل (عن طريق الضم)، خطوة استراتيجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية، ولخلق قيمة مضافة

للمساهمين عبر امتلاك أسهم في شركة مدرجة في بورصة الكويت، وأن هذا الاندماج جاء نتيجة رغبة الطرفين في الاستفادة من تكامل الأنشطة والخبرات، ما يسهم في زيادة الحصة السوقية وتوسيع نطاق الخدمات المالية وتحقيق وفورات تشغيلية على المدى الطويل.

وبيّن أن مشروع عقد الاندماج تم الانتهاء من إعداداته في شهر أغسطس، وجاري تقديمه

إلى الجهات الرقابية المعنية مثل جهاز حماية المنافسة وهيئة أسواق المال للحصول على الموافقات اللازمة، على أن يتم لاحقاً استكمال بقية الإجراءات ذات الصلة. علماً بأنه عقب استلام الموافقات الرسمية المطلوبة، سيقوم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد بغرض الحصول على موافقة المساهمين على الاندماج.

جيرار سنابيان



استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2025

على الإعلان عن هوامش الربحية بشكل متكرر ومستدام لم يلحق بها أي ضرر، ومستمرة بالكشف عن النسب، حتى لو كانت كبيرة ومرتفعة، ويُلاحظ أن بعضها يتخطى هامش 12 %، ما يؤكد أن الإفصاح عن هوامش الربح والعوائد لا ضرر منها على الشركة، ولها فائدة ومنفعة كبيرة للمساهم.

مليون، لهما وقع مؤثر على سلوك وقرار المستثمرين، على العكس تماماً ما لو كشفت الشركة عن هامش الربح، فسيكون التفاعل والقرار في إطاره الطبيعي، وبالتالي تكون تلك الخطوة ساهمت في حماية المستثمر من الوقوع تحت تأثير معلومات غير واضحة. الأمر اللافت في ذلك الملف، هو أن الشركات التي تحرص

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ونطرح في استبيان أغسطس 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية "الإفصاح عن الأثر المالي للمناقصات"

في الوقت الذي تحرص فيه شركات على الكشف عن نسب وهوامش الربح، وشركات أخرى لا تعلن عن هوامش الربح استناداً إلى الاستثناء الذي يعفيها من الإفصاح الإلزامي عن العائد المتوقع.

ففي ظل وجود نموذجين، أفضلهما بالنسبة للمساهمين هو النموذج الذي تفصح فيه الشركة عن هامش الربح، حيث أن ذلك يعتبر قمة وتاج الشفافية، حيث أن بعض العقود تكون ضخمة مالياً بقيمة كبيرة، وأثرها ضعيف جداً، لكن المستثمر يتأثر بالرقم المعلن. 80 مليون، 100

السؤال

في ظل إفصاح شركات عن الأثر المالي المتوقع من عقود المناقصات، وأخرى لا تعلن استناداً للاستثناء، هل تؤيد إجراء تعديل ليشمل الإفصاح الجميع؟

نعم ☐لا ☐

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



التضخم السنوي بالكويت يرتفع 2.39 % خلال يوليو

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال شهر يوليو 2025						
أقسام الإنفاق الرئيسية	الأوزان	يوليو 2024	يونيو 2025	يوليو 2025	التغير الشهري %	التغير السنوي %
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1000.0	134.0	136.9	137.2	0.22 ▲	2.39 ▲
الأغذية والمشروبات	167.06	151.0	158.5	159.5	0.63 ▲	5.63 ▲
السجائر والتبغ	3.33	135.7	135.8	135.8	0.00 -	0.07 ▲
الكساء وملبوسات القدم	80.33	140.7	145.5	145.9	0.27 ▲	3.70 ▲
خدمات المسكن	332.12	122.6	123.8	123.8	0.00 -	0.98 ▲
المحروقات المنزلية ومعدات الصيانة	114.33	139.6	143.9	144.1	0.14 ▲	3.22 ▲
الصحة	14.8	122.7	126.2	126.2	0.00 -	2.85 ▲
النقل	75.42	143.2	140.8	140.7	-0.07 ▼	-1.75 ▼
الاتصالات	39.77	125.4	126.0	126.0	0.00 -	0.48 ▲
الترفيهية والثقافية	38.45	130.5	132.6	132.8	0.15 ▲	1.76 ▲
التعليم	41.86	126.7	127.6	127.6	0.00 -	0.71 ▲
المطاعم والفنادق	34.15	134.1	136.7	136.7	0.00 -	1.94 ▲
السلع والخدمات المتنوعة	58.38	133.8	139.7	140.3	0.43 ▲	4.86 ▲
باستثناء الأغذية والمشروبات	832.94	130.6	132.6	132.7	0.08 ▲	1.61 ▲
باستثناء خدمات السكن	667.88	139.6	143.5	143.9	0.28 ▲	3.08 ▲



ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت خلال شهر يوليو 2025 بنسبة 2.39 % سنوياً لزيادة أسعار 11 مجموعة في مقدمتها الأغذية والمشروبات، مع نمو شهري بـ 0.22 % للمؤشر.

وحسب بيان الإدارة المركزية للإحصاء، فقد سجل معدل التضخم في الكويت بالشهر الماضي 137.2 نقطة، مقابل 134 نقطة في يوليو 2024، فيما بلغ 136.9 نقطة في يونيو 2025.

وأثر على المؤشر سنوياً ارتفاع أسعار 11 مجموعة رئيسية في مقدمتها الأغذية والمشروبات بـ 5.63 %، بينما تراجع سعر مجموعة النقل وحيدة بـ 1.75 %.

وعلى أساس شهري، فقد شهد المؤشر ارتفاعاً في أسعار 5 مجموعات على رأسها الأغذية والمشروبات بـ 0.63 %، بينما استقر سعر 6 مجموعات، وانخفض سعر مجموعة النقل 0.07 %.

المستثمرون يخشون تراجع استقلالية الفيدرالي والإذعان لضغوط خفض الفائدة في سبتمبر

أدريانا كوجلار بشكل مفاجئ. تتجه الأنظار الآن نحو كلمة باول في جاكسون هول، إذ يراهن المستثمرون على أنه سيلمح إلى خفض الفائدة في اجتماع 17-16 سبتمبر بعد بيانات توظيف ضعيفة في يوليو.

تسعر عقود الأسواق بنسبة 82 % خفضاً بواقع 25 نقطة أساس الشهر المقبل، مع توقعات بأكثر من نصف نقطة مئوية من التيسير خلال بقية العام.

استقر عائد السندات الأمريكية لأجل 10 سنوات عند 4.29 %، فيما بلغ عائد السندات قصيرة الأجل ذات العامين 3.749 %.

بقي الفارق بين العائدين عند 54 نقطة أساس، مع استمرار ميل المنحنى نحو الانحدار، في إشارة إلى ترجيح الأسواق بدء دورة جديدة من الخفض قريباً.

في المقابل، سجل الدولار النيوزيلندي تراجعاً حاداً إلى 0.5820 دولار، أدنى مستوى منذ أبريل، بعد أن خفض بنك نيوزيلندا المركزي الفائدة كما كان متوقعاً، لكنه أبقى الباب مفتوحاً لمزيد من التيسير.

أما الدولار الأسترالي فقد انخفض هو الآخر إلى 0.6424 دولار قرب أدنى مستوى في أسبوعين.

تجدر الإشارة إلى أن خطاب باول في جاكسون هول خلال الأعوام الماضية كان دائماً بمثابة نقطة تحول في توجهات السياسة النقدية العالمية، ما يفسر الحذر الشديد في الأسواق حالياً.

لكن هذه المرة، لا يقتصر الترقب على لغة باول فحسب، بل يتشابك مع اختبار غير مسبوق لاستقلالية الفيدرالي أمام تدخلات سياسية متزايدة من البيت الأبيض.

استقرت العملات العالمية أمس بينما يتربص المستثمرون كلمة رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في اجتماع جاكسون هول يوم الجمعة، وذلك في وقت يواصل فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هجماته على البنك المركزي، ما يثير مخاوف بشأن استقلاليته ويضع ضغوطاً على توقعات السياسة النقدية.

صعد ترامب هذا الأسبوع هجومه مطالباً باستقالة عضو مجلس المحافظين ليزا كوك على خلفية اتهامات مرتبطة بقروض عقارية في ولايتي ميشيغان وجورجيا.

ردت كوك قائلة إنها لن تُجبر على التنحي، بينما نقلت تقارير صحفية أن ترامب يفكر في إقالتها، اعتبر محللون هذا الرد محاولة واضحة للتأثير على قرارات الفيدرالي.

ورغم حساسية هذه التطورات سياسياً، فإن تأثيرها المباشر على حركة الأسواق كان محدوداً، فقد شهد الدولار تراجعاً طفيفاً قبل أن يستقر، إذ بقي مؤشره عند مستوى 98.3 مرتفعاً بنحو 0.4 % منذ بداية الأسبوع.

واستقر اللين الياباني عند 147.36 للدولار، واليورو عند 1.1646 دولار، بينما تراجع الجنيه الإسترليني إلى 1.3454 دولار قرب أدنى مستوى في أسبوع.

تجدد الضغوط السياسية يذكر الأسواق بخلافات ترامب المتكررة مع باول، إذ يصّر الرئيس الأمريكي على أن الفيدرالي يتأخر كثيراً في خفض الفائدة.

ومن المتوقع أن يسعى ترامب عند انتهاء ولاية باول في مايو المقبل إلى تعيين شخصية أكثر ميلاً إلى التيسير النقدي، بالفعل أعلن مطلع الشهر عن نيته تعيين ستيفن ميران لملء مقعد شاغر في مجلس الفيدرالي بعد استقالة

مسؤول بالفيدرالي: لا مبرر للاستعجال في خفض الفائدة قبل وضوح بيانات التضخم



أكد رئيس الاحتياطي الفيدرالي في كانساس سيتي، جيفري شמיד، أنه لا يرى ضرورة للتسرع في خفض أسعار الفائدة، مشيراً إلى أن التضخم ما زال أعلى من المستهدف البالغ 2 %، بينما يظل سوق العمل في وضع قوي.

وأوضح شמיד في مقابلة مع شبكة «سي إن بي سي» قائلاً: «نحن في وضع جيد للغاية حالياً، ونحتاج إلى بيانات قاطعة قبل اتخاذ أي قرار بتغيير السياسة النقدية».

وتأتي تصريحاته قبيل انطلاق ندوة جاكسون هول، التي يلقي خلالها رئيس الفيدرالي جيروم باول خطاباً الجمعة، وسط ترقب واسع من المستثمرين لإشارات تتعلق بمستقبل أسعار الفائدة.

وكان الفيدرالي قد أبقى على الفائدة دون تغيير في اجتماعه الأخير، رغم الضغوط المتواصلة من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي طالب باول بخفضها فوراً.

وفي الوقت نفسه، تتوقع الأسواق أن يقدم الفيدرالي على خفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعه المقرر الشهر المقبل، لكن شמיד شدد قائلاً: «في سبتمبر، سنجتمع ونتعاون ونتوصل إلى حل».

توقعات برفع بنك اليابان للفائدة مجدداً في أكتوبر 2025



الضغوط المتزايدة لتوسيع الإنفاق المالي، خاصة بعد مكاسب حققتها أحزاب المعارضة الداعية لخفض ضريبة الاستهلاك.

ويرى بعض الاقتصاديين أن المخاطر تكمن في اتخاذ قرارات قصيرة الأجل على حساب الاستدامة المالية، رغم أن الحزب الحاكم لا يزال متحفظاً إزاء التوسع المالي المفرط.

محتمل للزيادة المقبلة، مقابل 30 % رجحوا يناير كانون الثاني 2026 و 18 % توقعوا ديسمبر 2025.

وأوضح محللون أن اجتماع أكتوبر سيوفر للبنك فرصة تقييم تطورات السياسة النقدية الأمريكية والوضع السياسي الداخلي، إضافة إلى تزامنه مع صدور التقرير الفصلي للبنك. وعلى صعيد آخر، أبدى أكثر من ثلث الخبراء قلقهم من

يستعد بنك اليابان المركزي لرفع سعر الفائدة الرئيسية مرة أخرى خلال الربع الرابع من العام الجاري، على الأرجح في أكتوبر 2025، وذلك بزيادة لا تقل عن 25 نقطة أساس، بحسب استطلاع رأي أجرته وكالة رويترز.

وأفاد الاستطلاع الذي أجرته الوكالة في أغسطس الجاري بأن نحو ثلثي الاقتصاديين المشاركين يتوقعون هذه الخطوة، ارتفاعاً من أكثر من نصف المشاركين في استطلاع الشهر الماضي.

ويأتي ذلك في وقت تتزايد فيه الرهانات على أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد يلجأ إلى خفض أسعار الفائدة الشهر المقبل بعد ظهور مؤشرات ضعف في سوق العمل الأمريكية، إلا أن 70 % من المحللين في الاستطلاع أكدوا أن ذلك وحده لن يوقف توجه بنك اليابان نحو تشديد السياسة النقدية بشكل تدريجي.

ضغوط التضخم والسياسة يواجه بنك اليابان ضغوطاً لرفع الفائدة بعد تجاوز معدل التضخم الاستهلاكي المستهدف عند 2 % لأكثر من ثلاث سنوات متواصلة، غير أن البنك أبدى حذراً في اتخاذ هذه الخطوة بسبب مخاوف من أن تؤدي الرسوم الجمركية الأمريكية إلى إضعاف النمو الاقتصادي.

وبحسب استطلاع الفترة من 12 إلى 19 أغسطس، توقع 92 % من الاقتصاديين (67 من أصل 73) عدم حدوث تغيير في الفائدة خلال اجتماع السياسة النقدية المقرر منتصف سبتمبر.

لكن 63 % (45 من أصل 71) رجحوا أن يرفع البنك الفائدة الأساسية إلى 0.75 % على الأقل من 0.50 % في الربع المقبل، مقارنة بـ 54 % فقط في الاستطلاع السابق. واختار 38 % من الخبراء المشاركين أكتوبر كأكثر توقيت

«المركزي الروسي»: خفض الفائدة هذا العام غير مؤكد

خفض معدلات التضخم نحو هدفه البالغ 4 % من خلال الإبقاء على معدلات فائدة مرتفعة لفترة طويلة، وسجل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين 8.79 % في يوليو 2025، مقارنة مع 9.40 % في يونيو، ما يعكس بعض التراجع.

لكن بيانات رسمية صدرت الأربعاء أظهرت ارتفاع توقعات الأسر الروسية للتضخم خلال 12 شهراً مقبلة إلى 13.5 % في أغسطس مقابل 13 % في يوليو، ما يشير إلى أن الضغوط التضخمية ما زالت حاضرة في الاقتصاد، ويجعل صانعي السياسة النقدية أكثر ميلاً إلى التريث قبل الإقدام على أي خفض للفائدة.

متوسط سعر الفائدة الأساسي في نطاق يتراوح بين 16.3 % و 18 % من أغسطس وحتى ديسمبر 2025، على أن ينخفض إلى 12-13 % في العام المقبل. وأضاف «قد يخرج المستوى الفعلي للفائدة عن هذا النطاق بنهاية العام، خاصة إذا تباطأ التضخم بشكل أسرع، وهو ما قد يتيح خفضاً إضافياً هذا العام».

مع ذلك، شدد المسؤول على أن أي خفض ليس مؤكداً، وأن إبقاء الفائدة عند 18 % يظل احتمالاً قائماً في ظل استمرار المخاطر التضخمية. لافتاً إلى أن العوامل الجيوسياسية تظل أحد أبرز مصادر هذه المخاطر، ما يستدعي الحذر في اتخاذ القرارات. ويسعى البنك المركزي الروسي منذ أشهر إلى

قال مسؤول في البنك المركزي الروسي يوم الخميس، إن خفض سعر الفائدة الأساسي من مستواه الحالي البالغ 18 % خلال العام الجاري ليس أمراً مضموناً، على الرغم من احتمال حدوث ذلك إذا تباطأ التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع.

وأوضح أندريه جانجان، رئيس قسم السياسة النقدية بالبنك، في تصريحات نُشرت بصحيفة روسيسكايا غازيتا الحكومية ونقلتها وكالة رويترز، أن التوقعات الأساسية تشير إلى بلوغ معدل التضخم نحو 6 إلى 7 % في عام 2025، على أن يتراجع لاحقاً إلى 4 % في السنوات التالية.

وأشار جانجان إلى أن هذه التوقعات تعني بقاء

ارتفاع عائد سندات اليابان لأعلى مستوى منذ 1999 بسبب المخاوف المالية

المستثمرين الأجانب شكلوا المصدر الرئيسي في الطلب على السندات الحكومية اليابانية فائقة الأجل خلال النصف الأول من 2025، فإن التراجع الحاد في صافي مشترياتهم يثير المخاوف من احتمال حدوث اضطراب في منحني العائد للسندات طويلة الأجل مستقبلاً.

المتعاملون يراهنون على رفع وشيك للفائدة
قال مارك كرانفيلد، المحلل الاستراتيجي في «بلومبرغ ماركتس لايف»: «إن الزيادة الأخيرة في المراكز المفتوحة للعقود المستقبلية التي تخص السندات الحكومية اليابانية، تعكس اقتناع المتعاملين الأكثر جرأة بشكل أكبر بأن احتمال رفع الفائدة في أكتوبر، والذي كان غير محسوم، سيتحول إلى توقع مؤكد، تُسغره السوق بالكامل بحلول موعد عودة المحافظ أويديا إلى اليابان».

كاهل السندات فائقة الأجل، مما يزيد الضغط على بنك اليابان لزيادة أسعار الفائدة.

تراجع حاد في مشتريات الأجانب

كما أن طلب المستثمرين على شراء السندات بدأ يضعف. فقد انخفض صافي مشتريات الأجانب للسندات المستحقة بعد أكثر من 10 سنوات إلى 480 مليار ين (3.3 مليار دولار) في يوليو، وفق بيانات جمعية متعاملي الأوراق المالية اليابانية. وهذا يعادل ثلث المبلغ الذي سُجل في يونيو، مما يشير إلى تراجع شهية المستثمرين الأجانب بعد مشترياتهم القوية في وقت سابق من العام.

كتب أنارو أوكومورا، كبير استراتيجي أسعار الفائدة لدى «إس إم بي سي نيكو سيكورييتيز» (SMBC Nikko Se-curities) في مذكرة بحثية بتاريخ الخميس: «نظراً لأن

ارتفعت عوائد سندات الحكومة اليابانية فائقة الأجل لأعلى مستوى منذ عدة عقود، مدفوعة بالمخاوف المستمرة بشأن التوسع المالي وانحسار الطلب من المستثمرين الرئيسيين. صعد عائد السندات لأجل 20 عاماً لفترة وجيزة إلى 2.655 % يوم الخميس، وهو أعلى مستوى له منذ عام 1999. كما ارتفع عائد السندات لأجل 30 عاماً إلى 3.18 %، مقرباً من أعلى مستوى على الإطلاق البالغ 3.2 % الذي سجّله في يوليو. يأتي هذا التحرك في وقت يستعد فيه المستثمرون لاحتمال إطلاق حزمة تحفيز مالي عقب هزيمة الائتلاف الحاكم في انتخابات مجلس الشيوخ خلال يوليو، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة إصدار السندات، وبالتالي تكثيف الضغوط على السندات طويلة الأجل التي تعاني بالفعل من ضغوط. في الوقت نفسه، أدت المخاوف من التضخم إلى إثقال

جنون عمليات الدمج والاستحواذ يُعيد تشكيل قطاع النفط الأمريكي

60 مليار دولار، وشراء شركة دايموندباك إنرجي لشركة إنديفور إنرجي مقابل 26 مليار دولار نقدًا وأسهمًا، واستحواذ كونوكو فيليبس على شركة ماراثون أويل مقابل 22.5 مليار دولار .

وأشارت شركة إرنست ويونغ في تقريرها إلى أن خمس صفقات ضخمة تجاوزت قيمتها 10 مليارات دولار ساهمت في رفع قيمة الصفقات في عام 2024 بنسبة 331 % مقارنة بعام 2023.

ومع تحول رأس المال نحو عمليات الدمج والاستحواذ، انخفضت تكاليف الاستكشاف والتطوير بنسبة 7 % على أساس سنوي، وفقًا لدراسة أجرتها شركة EY على البيانات التي أبلغت عنها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية من أكبر 40 شركة نفط وغاز مدرجة في البورصة، كما تم تحديدها من خلال احتياطات النفط والغاز الأمريكية في نهاية عام 2024. رغم انخفاض تكاليف الاستكشاف والتطوير، ظلت معدلات استبدال الإنتاج قوية، متجاوزة 100 % من الاكتشاف والتطوير (باستثناء المراجعات). وأشارت EY إلى أن هذا يُظهر «قدرة القطاع على تنمية الاحتياطيات حتى مع انخفاض الإنفاق على الاستكشاف التقليدي».



غير مُثبتة، ارتفاعًا من 18 % فقط في عام 2023. ويُشير هذا إلى "نية واضحة لبناء مخزون حفر مُستقبلي وتأمين إمكانات إنتاجية طويلة الأجل"، وفقًا لشركة EY. كانت الصفقات البالغة قيمتها 206 مليارات دولار في عام 2024 مدفوعة إلى حد كبير بعمليات الاندماج والاستحواذ الضخمة، بما في ذلك استحواذ إكسون على شركة بابونير ناتشورال ريسورسز مقابل

لتشكيل مستقبل الطاقة الأمريكية.

تحولت استراتيجيات تخصيص رأس المال بين اللاعبين الكبار إلى المزيد من الصناديق لعمليات الدمج والاستحواذ في عامي 2023 و2024، حيث سارعت الشركات إلى إعادة تموضع الأصول الاستراتيجية لتحقيق النمو على المدى الطويل.

في العام الماضي، حُصصت 42 % من قيمة الأصول المُستحوذ عليها لعقارات

أدت عمليات الاستحواذ الاستراتيجية على الأصول المتميزة والسعي لتحقيق الكفاءة والحجم إلى عام مميز لعمليات الدمج والاستحواذ في صناعة النفط والغاز في الولايات المتحدة في عام 2024.

وبعد ارتفاع قيمة الصفقات بنسبة 331 % إلى 206.6 مليار دولار العام الماضي، انخفض عدد شركات الاستكشاف والإنتاج المدرجة في البورصة في قطاع النفط والغاز الأمريكي من 50 إلى 40 شركة فقط، بحسب دراسة جديدة لشركة إرنست آند يونغ نشرت هذا الأسبوع.

ورغم العدد الأصغر من اللاعبين الكبار، فإن شركات النفط والغاز الأمريكية الكبرى المدرجة وعددها 40 شركة استمرت في تمثيل نحو 41 % من إنتاج النفط والغاز في أمريكا، وفقًا لما ذكرته شركة إرنست ويونغ.

وقال بات جيلينك، رئيس قطاع النفط والغاز والمواد الكيميائية في شركة EY في الأمريكيّتين: «هناك عدد أقل من اللاعبين الأقوى يبرزون، وهم يتمتعون برأس مال أفضل وكفاءة أكبر وتركيز شديد على النمو المرن».

"إن الشركات الأربعين الأولى الجديدة ليست مجرد شركات ناجحة؛ بل إنها على استعداد

المستثمرون الأثرياء في آسيا يستهدفون العملات المشفرة

تعمل الأسر والمكاتب العائلية الآسيوية الثرية على تكثيف استثماراتها في العملات المشفرة، مدفوعة بالتفاؤل بشأن الأصول الرقمية وزيادة التبني السائد والتطورات التنظيمية المواتية في الأسواق الرئيسية.

وقال مديرو الثروات إنهم يتلقون المزيد من الاستفسارات، كما شهدت بورصات العملات المشفرة ارتفاعًا في أحجام التداول، وأصبحت صناديق العملات المشفرة مطلوبة بشكل كبير حيث يسعى المستثمرون الآسيويون ذوو الثروات العالية إلى مزيد من التعرض.

وقال جيسون هوانج، مؤسس NextGen Digital Venture، في إشارة إلى الشركاء المحدودين الذين يمثلون الأفراد ذوي القيمة الصافية العالية: «لقد جمعنا أكثر من 100 مليون دولار في غضون بضعة أشهر فقط، وكانت الاستجابة من الشركاء المحدودين مشجعة».

أطلق هوانج صندوقًا جديدًا للأسهم المشفرة الطويلة والقصيرة، وهو Next Generation Fund II، في سنغافورة في أواخر شهر مايو، بعد تصفية صندوقه الأول العام الماضي، والذي حقق عائداً بنسبة 375 % في أقل من عامين.

وأضاف أن «مستثمرينا - وهم في الغالب مكاتب عائلية ورواد أعمال في مجال الإنترنت والتكنولوجيا المالية - يدركون الدور المتنامي للأصول الرقمية في محافظ الاستثمار المتنوعة».

قال بنك الاستثمار السويسري يو بي إس إن بعض المكاتب العائلية الصينية في الخارج تخطط لزيادة تعرضها للعملات المشفرة إلى حوالي 5 % من محافظها.

وقال لو زيجي، رئيس إدارة الثروات في يو بي إس الصين: «بدأ العديد من الأفراد من الجيل الثاني والثالث في المكاتب العائلية في التعرف على العملات الافتراضية والمشاركة فيها».

ويأتي الاهتمام المتزايد على خلفية العائدات القوية للعملات المشفرة والتطورات التنظيمية المواتية في الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب، مثل قانون GENIUS الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا.

وصلت أسعار البيتكوين إلى مستويات قياسية هذا الشهر، متجاوزة 124 ألف دولار.

كما أدى إقرار هونج كونج مؤخرًا لتشريعاتها الخاصة بالعملات المستقرة إلى تغذية موجة من الحماس تجاه العملات المشفرة.

الشرق الأوسط يقود نمو الطلب على المنتجات النفطية حتى 2026

المسال بشكل خاص بالتوترات التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين، حيث بدأ الطلب على البنزين في الانخفاض بسبب تزايد اعتماد السيارات الكهربائية، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر حتى عام 2026، كما يواجه الديزل ضغوطاً مماثلة من الاستخدام المتزايد للغاز الطبيعي المسال والشاحنات الكهربائية.

وتتوقع الشركة نمواً قوياً في الطلب على المنتجات النفطية في إفريقيا، مدفوعاً بالديزل وغاز البترول المسال، مدفوعاً باستبدال الوقود بموجب اتفاقية الشراكة الاقتصادية المتوسطة في شمال إفريقيا والتوسع الاقتصادي المستمر، «حيث يظل النشاط الصناعي وتطوير البنية التحتية مساهمين رئيسيين، ومع ذلك سيُقيّد النمو في عام 2026 بانخفاض حاد في الطلب المصري على زيت الوقود مع بدء تشغيل وحدات التغويز العائمة (FSRUs) الجديدة». وبدأت وزارة البترول المصرية في أبريل نيسان من عام 2024 استيراد شحنات من الغاز المسال لمواجهة الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي من قبل قطاع الكهرباء، والحد من انقطاعات الكهرباء خلال فترة الأشهر الماضية. إلا أنه مع بداية العام الحالي بدأت الوزارة بالتوسع في عمليات استيراد شحنات الغاز المسال مع إبرامها تعاقدات لاستئجار 4 وحدات لتغويز الغاز.

وتتوقع كبلر أن يقود غاز البترول المسال نمو الطلب على المنتجات النفطية في أمريكا الشمالية خلال عام 2025، حيث سيرتفع بمقدار 110 آلاف برميل يومياً على أساس سنوي بسبب الطلب القوي على التدفئة خلال الربع الأول على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، «كما أنه من المتوقع أيضاً أن ينمو الطلب على الطائرات النفاثة/الكبوسين بمقدار 60 ألف برميل يومياً، مدفوعاً بانخفاض معدلات تجديد أساطيل الطائرات والنمو المستدام في حركة النقل الجوي».

توقعت الشركة أن تُثقل التعريفات الجمركية الأمريكية كاهل نشاط الشحن، ما يعكس مكاسب الديزل التي سُجّلت في وقت سابق من عام 2025، «ونتيجة لذلك من المتوقع أن يظل الطلب الإجمالي على المنتجات النفطية ثابتاً على أساس سنوي في عام 2026، قبل أن يدخل في انخفاض في عام 2027».

توقعت شركة تحليلات بيانات النفط كبلر، نمو الطلب العالمي على المنتجات النفطية بنحو 0.84 مليون برميل يومياً بنهاية العام الحالي، ونحو 0.88 مليون برميل يومياً في عام 2026.

وأضافت الشركة أن أحدث البيانات تشير إلى تباطؤ الطلب في الاقتصادات الرئيسية، «ومع تراجع ثقة المستهلكين واستمرار نمو مصادر الطاقة المتجددة، يبقى من غير المرجح حدوث انتعاش قوي».

وتتوقع الشركة أن ينمو الطلب على المنتجات بثبات في منطقة الشرق الأوسط خلال العام الحالي وعام 2026، «حيث من غير المتوقع حدوث انخفاضات كبيرة في زيت الوقود قبل عام 2027، وهو الموعد الذي تبدأ فيه أهداف التحول في مجال الطاقة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 -50 % من مصادر الطاقة المتجددة و50 % من الغاز- في التحقق».

وتقول الشركة إن الطلب على المنتجات النهائية الخفيفة في أوروبا سيظل تحت الضغط بسبب ضعف هوامش التكسير بالبخار وارتفاع تكاليف الطاقة، «حيث من المتوقع أن يسهم إغلاق وحدات التكسير المتبقية في إيطاليا في انكماش حاد في الطلب على النافثا هذا العام، كما أنه من المتوقع أن يعوض ارتفاع استهلاك البنزين ووقود الطائرات، بدعم من المبيعات القوية للسيارات الهجينة والبنزينية، انخفاضات النافثا وزيت الوقود». وأضافت الشركة أنه مع حلول عام 2026، من المتوقع أن يعود الطلب على الديزل في أوروبا إلى الانخفاض الهيكلي بعد ارتفاع مؤقت في عام 2025 نتيجة استبدال زيت الوقود بموجب اتفاقية الشراكة الاقتصادية المتوسطة الجديدة.

وترى الشركة أن الطلب على المنتجات النفطية في آسيا سيظل في اتجاه هبوطي، حيث تتأثر المنتجات الخفيفة باستمرار فائض الطاقة الإنتاجية المرتبط بالتوسع البتروكيماوي الأخير في الصين، «كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي، وشيخوخة السكان، والتحسين المستمر في كفاءة المركبات، كلها عوامل تؤثر سلباً على الطلب المحلي على الوقود، خاصة الديزل».

وتتوقع كبلر أن تسجل الصين انخفاضاً في إجمالي الطلب على المنتجات هذا العام، «وقد تأثر غاز البترول

ارتفاع إيرادات الضرائب يدفع عجز بريطانيا المالي لأدنى مستوى



غير المرجح أن تتسامح مع المزيد من الاقتراض والمشرعين من حزب العمال الذين تمردوا مؤخراً بشأن خطط للحد من الإنفاق على الرعاية الاجتماعية.

تتعرض ريفز لضغوط لتمديد تجميد عتبات الضرائب والنظر في تدابير أكثر جذرية بما في ذلك فرض ضريبة على بيع المنازل العائلية ذات القيمة العالية من أجل تلبية قواعدها المالية «الصارمة»، والتي تتطلب أن يكون الإنفاق والإيرادات اليومية متوازنين بحلول نهاية العقد.

وقال جو نيلس، المستشار الاقتصادي في شركة المحاسبة والاستشارات MHA، إن الارتفاع في عائدات الضرائب «كان مدفوعاً إلى حد كبير بأداء اقتصادي أفضل من المتوقع في النصف الأول من العام».

ولكنه حذر من أن «التضخم الثابت قد يزعزع استقرار الأسواق المالية ويدفع عائدات السندات البريطانية إلى الارتفاع بشكل أكبر، مما يجعل تكلفة خدمة الدين أعلى بسرعة».

حوّلت وزارة الخزانة 3.4 مليار جنيه إسترليني أخرى إلى بنك إنجلترا لتغطية خسائر محفظة سندات الحكومة التيسيرية، ليصل إجمالي الخسائر منذ عام 2022 إلى 93.3 مليار جنيه إسترليني. وحققت المحفظة ربحاً قدره 124 مليار جنيه إسترليني بين عامي 2009 و2022، مما يعني أن صافي الربح يبلغ الآن 30.6 مليار جنيه إسترليني فقط.

يقوم بنك إنجلترا ببيع سندات الحكومة، وسيطّلع السوق على خطته بشأن وتيرة التصفية للأشهر الاثني عشر المقبلة في سبتمبر. ويتوقع في النهاية أن تتجاوز خسائره الصافية 100 مليار جنيه إسترليني في محفظته.

تجاوز الاقتراض الحالي توقعات مكتب مسؤولية الموازنة بمقدار 5.7 مليار جنيه إسترليني حتى الآن خلال العام.

وقال أليكس كير، الخبير الاقتصادي البريطاني في كابيتال إيكونوميكس: «إن النقص في موازنة يوليو ليس جيداً كما يبدو، وحتى إذا استمر هذا النقص، فربما يحتاج وزير المالية إلى زيادة الضرائب بمقدار 17 مليار جنيه إسترليني إلى 27 مليار جنيه إسترليني في الميزانية في وقت لاحق من هذا العام».

قال إن الانخفاض عن توقعات مكتب مسؤولية الموازنة كان «مدفوعاً بإيرادات ضريبة الدخل الذاتية التي فاقت التوقعات. ولكن هذا قد يعكس فقط توقيت تسجيل الإقرارات الضريبية، وقد تكون الإيرادات في أغسطس أضعف من المتوقع».

وتأتي هذه الأرقام وسط تكهنات بأن ريفز تستعد لرفع الضرائب مرة أخرى في ميزانية الخريف في الوقت الذي تواجه فيه فجوة مالية تقدر بنحو 51 مليار جنيه إسترليني. كلف التراجع عن مقترحات خفض مدفوعات الرعاية الاجتماعية حوالي 5 مليارات جنيه إسترليني، في حين يُتوقع أن يُخفّض مكتب مسؤولية الميزانية - وهو الجهة المُحكّمة في المالية العامة - توقعاته للنمو الاقتصادي. في غضون ذلك، يُنذر ارتفاع عوائد السندات الحكومية بزيادة تكلفة خدمة الدين الوطني السنوية التي تتجاوز 100 مليار جنيه إسترليني - أي ما يُعادل حوالي جنيه إسترليني واحد من كل 12 جنيهًا إسترلينيًا تُنفقها الحكومة.

الأسواق والسياسة

أصبح ريفز عالقا بين أسواق السندات المحمومة التي من

انكمش عجز الموازنة في المملكة المتحدة أكثر من المتوقع في يوليو حيث أدى الموعد النهائي لسداد ضريبة الدخل المقدرة ذاتياً إلى تعزيز خزائن الخزانة، مما جلب راحة مؤقتة لوزيرة الخزانة راشيل ريفز .

صرح مكتب الإحصاءات الوطنية يوم الخميس أن الإنفاق تجاوز الإيرادات بمقدار 1.1 مليار جنيه إسترليني (1.5 مليار دولار أمريكي) مقارنة بـ 3.4 مليار جنيه إسترليني في العام السابق. ويمثل هذا أول انخفاض سنوي في الاقتراض منذ نوفمبر، وأدنى مستوى اقتراض في يوليو منذ ثلاث سنوات. وكان مكتب مسؤولية الميزانية قد توقع عجزاً قدره 2.1 مليار جنيه إسترليني.

سيُشكّل هذا النقصان راحة مُرحّباً بها لريفز، الذي يواجه مجموعة أخرى من القرارات الصعبة بشأن ميزانية الخريف. كانت الأشهر السابقة مخيبة للأمال، وقد عُذلت تقديرات الاقتراض الأولى لشهر يونيو بالزيادة في الإصدار الأخير، لكن التحسن الذي طرأ في يوليو ساعد في تصحيح ذلك.

بعد الأشهر الأربعة الأولى من العام، اقترب العجز من الهدف المحدد تقريبًا - عند 60 مليار جنيه إسترليني، مقارنة بتوقعات مكتب مسؤولية الموازنة في مارس البالغة 59.9 مليار جنيه إسترليني. ولم تتأثر الأسواق بشكل كبير بعد صدور التقرير.

وكان العجز ليكون أقل بكثير لولا تكاليف الفائدة على الديون الحكومية، التي تضخمت إلى 41.4 مليار جنيه إسترليني بين أبريل ويوليو من 32.7 مليار جنيه إسترليني في العام السابق بسبب ارتفاع التضخم، مما يؤثر على مخزون السندات الحكومية المرتبطة بالمؤشر.

قال دارين جونز، السكرتير الأول للخزانة: «تُنفق أموال دافعي الضرائب مبالغ طائلة على مدفوعات الفوائد. ولهذا السبب نعمل على خفض الاقتراض الحكومي خلال فترة البرلمان، حتى لا يتحمل العمال هذه التكلفة، ونتمكن من الاستثمار في مدارس ومستشفيات وخدمات أفضل».

بلغ صافي الدين في القطاع العام 96.1 % من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعاً من 95.6 % قبل عام، وما زال عند المستويات التي شوهدت آخر مرة في أوائل الستينيات.

زيادات الضرائب

يُعدّ شهر يوليو من أفضل الشهور بالنسبة للمالية العامة، إذ يقوم الأفراد والشركات بسداد الدفعة الثانية من ضريبة الدخل الذاتية للسنة المالية المنتهية. ومع ذلك، لن يُغيّر هذا الشهر كثيراً من النظرة إلى التحديات المالية الهائلة التي تواجه حكومة حزب العمال.

إن قاعدة ريفز هي أن الميزانية الحالية، التي تستبعد الإنفاق الاستثماري، يجب أن تحقق فائضاً بحلول عام 2029. وبناءً على هذا المقياس، فإنها تفشل في تحقيق ذلك — حيث

نمو الاقتصاد النرويجي يفوق التوقعات ويُضعف احتمالات خفض الفائدة

قال مار يوس غونشولت هوف ، كبير الاقتصاديين في بنك سفينسكا هاندلسبانكن إيه بي النرويجي، في مذكرة للعملاء: «تُذكر أرقام اليوم بضرورة توخي الحذر في تطبيع أسعار الفائدة لدى البنك المركزي النرويجي». وأضاف: «الخطر الآن، كما نراه، هو احتمال تأجيل خفض الفائدة في سبتمبر إلى ديسمبر».

في يونيو، بدأ البنك المركزي لأكبر مُصدّر للنفط والغاز في غرب أوروبا، وبشكلٍ غير متوقع، بخفض سعر الفائدة الرئيسي من أعلى مستوى له في 16 عامًا، وذلك لدعم القطاعات ذات التوجه المحلي، مع توقعه تباطؤ نمو الأسعار. وأبقى صانعو السياسات الأسبوع الماضي على تكاليف الاقتراض عند 4.25 %، مؤكدين عزمهم على تمديد سياسة التيسير النقدي «الحذر» في أقرب وقتٍ ممكن الشهر المقبل، حتى مع ارتفاع التضخم الأساسي في الشهرين الماضيين.



الجمود شبه التام منذ عام ٢٠٢٣ نتيجة لآثار التضخم الثابت وارتفاع تكاليف الائتمان. كما قد يُقلل ذلك من احتمالات رفع أسعار الفائدة مرة أخرى الشهر المقبل.

الكهرباء هي العائق الرئيسي. تشير البيانات إلى أن أكبر مُصدّر للوقود الأحفوري في غرب أوروبا يسير على الطريق الصحيح نحو انتعاش أقوى بعد حالة من

فاجأ الاقتصاد النرويجي الجميع بتسجيل نمو أسرع من المتوقع للربع الثاني على التوالي، مما أضاف ضغوطاً على البنك المركزي في البلاد لإعادة النظر في خطته لمزيد من التيسير.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للنرويج ، والذي يستثنى صناعة الطاقة البحرية في النرويج، بنسبة 0.6 % في الربع الثالث من أبريل إلى يونيو مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، حتى مع تباطؤه من مكاسب منقحة بلغت 1.2 % في الربع السابق، وفقا لبيانات من مكتب الإحصاء يوم الخميس. تجاوزت هذه النتيجة أعلى تقديرات المحللين في استطلاع أجرته بلومبرج . وكان متوسط تقديرات الاقتصاديين 0.3 %، وهو نفس توقع بنك النرويج.

وقال المكتب إن قطاع التصنيع وتجارة التجزئة وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية قدم أكبر دفعة، في حين كان إمدادات

5.9 مليار دولار قيمة التبادل التجاري بين مصر والسعودية بالنصف الأول 2025

2023/2024 .

وبلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالسعودية 8 مليار دولار خلال العام المالي 2023 / 2024 مقابل 8.3 مليار دولار خلال العام المالي 2022 / 2023، بينما بلغت قيمة تحويلات السعوديين العاملين في مصر 11.6 مليون دولار خلال العام المالي 2023 / 2024 مقابل 26.1 مليون دولار خلال العام المالي 2022 / 2023 .

وسجل عدد سكان مصر 108 مليون نسمة خلال أغسطس 2025 ، بينما سجل عدد سكان السعودية 34.6 مليون نسمة لنفس الفترة .

وبلغ عدد المصريين المتواجدين بدولة السعودية طبقاً لتقديرات البعثة 1.1 مليون مصري حتى نهاية عام 2023 .

وفي إطار العلاقات التاريخية الراسخة التي تجمع بين مصر والسعودية ومواصلة تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين إلى جانب التنسيق والتشاور المستمر بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك يتوجه اليوم الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى المملكة العربية السعودية.



5. ورق ومصنوعات من عجائن الورق بقيمة 49 مليون دولار.

وسجلت قيمة الاستثمارات السعودية في مصر 532 مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2024 / 2025 مقابل 408.5 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي 2023/2024 بينما بلغت قيمة الاستثمارات المصرية في السعودية 116.2 مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2024 / 2025 مقابل 107.6 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي

أهم مجموعات سلعية استوردتها مصر من السعودية خلال النصف الأول من عام 2025

1. وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة 3.3 مليار دولار.
2. لدائن ومصنوعاتها بقيمة 596 مليون دولار.
3. منتجات كيميائية عضوية بقيمة 139 مليون دولار.
4. المنيوم ومصنوعاته بقيمة 109 مليون.

كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر والسعودية ليسجل 5.9 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2025 مقابل 4.9 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2024 .

حيث بلغت حجم الصادرات المصرية إلى السعودية 1.5 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2025 مقابل 1.7 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2024 ، بينما بلغت حجم الواردات المصرية من السعودية 4.4 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2025 مقابل 3.2 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2024 .

أهم مجموعات سلعية صدرتها مصر إلى السعودية خلال النصف الأول من عام 2025

1. نحاس ومصنوعاته بقيمة 237 مليون دولار.
2. خضروات وفواكه 192 مليون دولار.
3. ملابس جاهزة بقيمة 152 مليون دولار.
4. الات وأجهزة كهربائية بقيمة 143 مليون دولار.
5. حديد وصلب بقيمة 139 مليون دولار.

قروض بنوك الإمارات تنمو 10.4 % إلى 2.2 تريليون درهم بنهاية مايو



ارتفعت قروض البنوك والمصارف الإماراتية بنهاية شهر مايو الماضي بنسبة 10.4 % على أساس سنوي، وفق بيانات صادرة عن مصرف الإمارات المركزي.

ووفق بيانات المركزي الإماراتي، وصلت قروض البنوك والمصارف الإماراتية بنهاية شهر مايو الماضي إلى 2.293 تريليون درهم مقارنة بنحو 2.077 تريليون درهم بنهاية شهر مايو الماضي من العام 2024.

وارتفعت قروض البنوك والمصارف الإماراتية، للقطاع الخاص بنهاية شهر مايو الماضي بنسبة 7.2 % لتصل إلى 1.395 تريليون درهم، مقارنة بـ1.293 تريليون درهم بنهاية بنفس الفترة من العام الماضي.

كما وصلت قروض البنوك للحكومة إلى 196.7 مليار درهم بنهاية شهر مايو الماضي بنمو 2.1 % على أساس سنوي.

ووفق بيانات مصرف الإمارات المركزي، ارتفعت قروض البنوك والمصارف الإماراتية بنسبة 9.5 % بنهاية شهر أبريل الماضي، لتصل إلى 2.259 تريليون درهم مقارنة بنحو 2.063 تريليون درهم خلال نفس الفترة من العام 2024.

وارتفعت قروض البنوك والمصارف الإماراتية، للقطاع الخاص بنهاية شهر أبريل الماضي بنسبة 8.4 % لتصل إلى 1.385 تريليون درهم، مقارنة بـ 1.278 تريليون درهم بنفس الفترة من العام الماضي، وتراجعت قروض البنوك للحكومة بنحو 2.2 % لتصل إلى 192.8 مليار درهم.

ودائع بنوك دبي تنمو 6.8 % إلى 1.3 تريليون درهم بنهاية مايو

70 مليار درهم مقارنة مع 2.290 تريليون درهم. وفي جانب الائتمان، نما بنسبة 5 % أو 51.5 مليار درهم ليصل إلى 1.078 تريليون درهم، فيما ارتفع شهرياً بنسبة 0.8 % أو 8.8 مليار درهم مقارنة مع 1.069 تريليون درهم في أبريل.

البنوك الأخرى في الإمارات

ارتفعت ودائع البنوك الأخرى بنسبة 5.8 % أو 14 مليار درهم خلال 5 أشهر لتصل إلى 253.5 مليار درهم. وعلى أساس شهري، زادت بنسبة 1.3 % أو 3.3 مليار درهم مقارنة مع 250 مليار درهم بنهاية أبريل.

كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 5.7 % أو 9.4 مليار درهم لتصل إلى 173 مليار درهم، وزادت ودائع المقيمين بنسبة 5.3 % أو 12.2 مليار درهم لتبلغ 241.8 مليار درهم.

وارتفعت أصول البنوك الأخرى بنسبة 6.4 % أو 23.3 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة لتصل إلى 389.1 مليار درهم، فيما نمت شهرياً بنسبة 1.5 % أو 5.7 مليار درهم مقارنة مع 383.4 مليار درهم بنهاية أبريل.

أما الائتمان، فقد ارتفع بنسبة 7.3 % أو 13.9 مليار درهم ليبلغ 204.3 مليار درهم، فيما نما شهرياً بنسبة 3.2 % أو 6.3 مليار درهم مقارنة مع 198 مليار درهم في أبريل.

رأس المال والاحتياطيات

ارتفع إجمالي رأس المال والاحتياطيات في البنوك العاملة بالدولة بنسبة 1.3 % على أساس شهري أو 6.7 مليار درهم ليبلغ 535.5 مليار درهم في نهاية مايو 2025، مقارنة مع 528.8 مليار درهم في أبريل.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، ارتفع بنسبة 0.3 % أو 1.8 مليار درهم مقارنة مع 533.7 مليار درهم في ديسمبر 2024، فيما زاد على أساس سنوي بنسبة 9.8 % أو 47.7 مليار درهم مقارنة مع 487.8 مليار درهم بنهاية مايو 2024.

استقطبت بنوك دبي ودائع جديدة بقيمة 88.9 مليار درهم خلال 5 أشهر، بزيادة 6.8 % لارتفاع إلى 1.393 تريليون درهم بنهاية مايو 2025. وعلى أساس شهري، ارتفعت الودائع بنسبة 2 % أو 28.8 مليار درهم مقارنة مع 1.366 تريليون درهم في أبريل؛ وفق بيانات مصرف الإمارات المركزي.

كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 7.8 % أو 75.2 مليار درهم لتصل إلى 1.039 تريليون درهم، وزادت ودائع المقيمين بنسبة 6.8 % أو 82.6 مليار درهم لتسجل 1.291 تريليون درهم. أما الأصول، فقد ارتفعت بنسبة 5.2 % أو 104.4 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى لتبلغ 2.128 تريليون درهم، فيما ارتفعت شهرياً بنسبة 2.5 % أو 52.8 مليار درهم مقارنة مع 2.075 تريليون درهم بنهاية أبريل.

وفيما يتعلق بالائتمان، نما بنسبة 4.9 % أو 47.1 مليار درهم خلال الفترة ليصل إلى 1.010 تريليون درهم، فيما ارتفع شهرياً بنسبة 1.9 % أو 19 مليار درهم مقارنة مع 991.8 مليار درهم في أبريل 2025.

بنوك أبوظبي

سجلت ودائع جديدة بقيمة 68.6 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2025، بزيادة 5.3 % لتصل إلى 1.371 تريليون درهم. وعلى أساس شهري، ارتفعت بنسبة 1.6 % أو 21.9 مليار درهم مقارنة مع 1.349 تريليون درهم.

وارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 11.2 % أو 82.1 مليار درهم لتصل إلى 817.3 مليار درهم، فيما نمت ودائع المقيمين بنسبة 3.9 % أو 45.2 مليار درهم لتبلغ 1.207 تريليون درهم بنهاية مايو.

أما الأصول، فقد ارتفعت بنسبة 8.8 % أو 191.5 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة لتصل إلى 2.360 تريليون درهم، كما ارتفعت شهرياً بنسبة 3.1 % أو

1.41 تريليون ريال تسهيلات قدمتها بنوك قطر في ختام يوليو

ارتفاع مجموع الائتمان المحلي 5.51 % عند 1.34 تريليون ريال في ختام الشهر المنصرم، مقابل 1.27 تريليون ريال في ختام يوليو 2024. كما نما حجم الائتمان خارج قطر 0.98 % إلى 63.58 مليار ريال في نهاية يوليو 2025، مقارنةً بـ 62.96 مليار ريال في الشهر ذاته من العام السابق. وتوزع الائتمان بواقع 423.34 مليار ريال ائتمان ممنوح للقطاع العام، و201.84 مليار ريال للتجارة العامة، و14.99 مليار ريال للصناعة، و36.56 مليار ريال للمقاولين. يأتي ذلك إلى جانب ائتمان بـ 188.24 مليار ريال للعقارات، و178.69 مليار ريال للاستهلاك، و296.17 مليار ريال للخدمات، و2.50 مليار ريال تحت بند قطاعات أخرى.



كشفت بيانات رسمية ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية العاملة في دولة قطر بختام شهر يوليو 2025 بنحو 5.22 % على أساس سنوي. سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في قطر بنهاية الشهر الماضي 1.41 تريليون ريال، مقابل 1.34 تريليون ريال بختام يوليو 2024، وذلك وفق مسح صادر عن مصرف قطر المركزي الخميس. وإلى جانب ذلك، فقد نمت التسهيلات بنسبة 1.44 % عن مستواها في يونيو 2025 البالغ 1.39 تريليون ريال، كما زادت 4.44 % قياساً بقيمتها في ختام عام 2024 البالغة 1.35 تريليون ريال. ودعم النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية

ودائع عملاء بنوك قطر تسجل 1.05 تريليون ريال بختام يوليو

2025 نحو 369.06 مليار ريال، بارتفاع 0.78 % عن قيمتها البالغة 366.19 مليار ريال في الشهر المناظر من عام 2024، مع ارتفاع شهري بـ 0.59 %. وإلى جانب ذلك، فقد تراجعت ودائع غير المقيمين 1.97 % إلى 195.57 مليار ريال في الشهر المنصرم، مقابل 199.51 مليار ريال في ختام يوليو 2024، وانخفضت 3.18 % على أساس شهري.

قطر 0.44 %؛ إذ كانت تبلغ 1.05 تريليون ريال في ختام شهر يونيو 2025. ودعم الأداء السنوي لودائع العملاء، ارتفاع حجم ودائع القطاع الخاص 3.50 % عند 483.22 مليار ريال، مقابل 466.86 مليار ريال في يوليو 2024، فيما تراجعت 0.09 % شهرياً. وبلغت ودائع القطاع العام في بنوك قطر بختام يوليو

ارتفعت القيمة الإجمالية لودائع العملاء في البنوك التجارية بدولة قطر في ختام شهر يوليو 2025 بنسبة 1.48 % سنوياً، فيما تراجعت 0.44 % على أساس شهري. سجلت ودائع العملاء في بنوك قطر بالشهر الماضي 1.05 تريليون ريال، مقارنةً بـ 1.03 تريليون ريال في يوليو 2024؛ وذلك وفق مسح صادر عن مصرف قطر المركزي. وعلى أساس شهري، فقد تراجعت ودائع العملاء في بنوك

عجز صافي الأصول الأجنبية لبنوك قطر يرتفع 14.2 % بختام يوليو

ارتفع عجز صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية العاملة في دولة قطر بنسبة 14.19 % سنوياً في ختام شهر يوليو 2025، بما يعادل 57.07 مليار ريال قطري. سجلت البنوك التجارية القطرية عجزاً بصافي أصولها الأجنبية في الشهر الماضي بقيمة 459.4 مليار ريال، مقابل مستواها البالغ 402.33 مليار ريال بختام يوليو 2024؛ وفق مسح صادر عن مصرف قطر المركزي. وإلى جانب ذلك، فقد تراجع عجز صافي الأصول الأجنبية للبنوك العاملة في قطر بالشهر الماضي 0.42 %، عن مستواه في يونيو 2025 البالغ 461.34 مليار ريال. يُشار إلى أن صافي الأصول الأجنبية للبنوك يتكون من إجمالي المطلوبات المستحقة على البنوك بالعملة الأجنبية، مثل الودائع الأجنبية بأنواعها، وأدوات الدين الصادرة عنها، مخصصاً منها إجمالي الأصول التي تملكها تلك البنوك، مثل التسهيلات التي تقدمها للعملاء، وأي أموال بالنقد الأجنبي تملكها. تأثر عجز صافي الأصول الأجنبية لبنوك قطر سنوياً؛ جراء ارتفاع المطلوبات الأجنبية 14.05 % لتصل إلى 774.82 مليار ريال بختام يوليو، مقارنةً بمستواها البالغ 679.38 مليار ريال بالشهر ذاته من العام المنصرم، كما نمت 0.03 % شهرياً. وبشأن الأصول الأجنبية للبنوك التجارية فقد ارتفعت بنسبة 13.85 % عند 315.42 مليار ريال، مقارنةً بـ 277.05 مليار ريال في يوليو 2024، وارتفعت 0.70 % على أساس شهري. يُشار إلى أن أصول البنوك التجارية العاملة في دولة قطر ارتفعت بختام شهر يوليو 2025 بنحو 9.03 % على أساس سنوي، لتسجل 2.17 تريليون ريال، مقابل 1.99 تريليون ريال في يوليو 2024.

الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو ينمو بأسرع وتيرة خلال 3 سنوات ونصف السنة

بوتيرة أبطأ، حيث تراجع مؤشر القطاع إلى 50.7 نقطة من 51.0 في يوليو. وسجلت ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، أسرع معدل نمو منذ مارس بدعم من توسع قوي في التصنيع رغم ضعف أداء الخدمات، أما فرنسا فانخفض معدل تراجعها إلى أدنى مستوى في عام، بينما واصلت بقية اقتصادات منطقة اليورو النمو، وإن بوتيرة أقل. كما واصلت الشركات التوظيف للشهر السادس على التوالي، مع تسارع وتيرة خلق الوظائف إلى أعلى مستوى منذ يونيو 2024، وجاءت الزيادة في التوظيف بشكل أساسي من قطاع الخدمات، بينما استمر المصنعون في خفض الوظائف. وتصاعدت الضغوط التضخمية في أغسطس، حيث ارتفعت تكاليف المدخلات بأسرع معدل في خمسة أشهر، وتسارع تضخم تكاليف قطاع الخدمات إلى أعلى مستوى منذ مارس، فيما ارتفعت أسعار الإنتاج عبر المنطقة بأسرع وتيرة في أربعة أشهر. وأضاف دي لا روبيا: «قد يشعر البنك المركزي الأوروبي بالقلق من ارتفاع الضغوط التضخمية في قطاع الخدمات، خصوصاً أنه يعول على تباطؤ نمو الأجور لخفض التضخم في هذا الجزء الحيوي من الاقتصاد، ومع ذلك هناك بعض الارتياح في بقاء تضخم أسعار الخدمات شبه مستقر».

شهدت شركات منطقة اليورو زيادة في الطلبات الجديدة للمرة الأولى منذ مايو 2024 خلال أغسطس، ما ساعد النشاط الاقتصادي الإجمالي على التوسع بأسرع وتيرة في 15 شهراً، رغم استمرار ضعف الصادرات، بحسب مسح صدر يوم الخميس. مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو، الذي تجمع بياناته شركة S&P Global، ارتفع إلى 51.1 نقطة في أغسطس مقارنةً بـ 50.9 نقطة في يوليو، مسجلاً ثالث تحسن شهري متتالٍ وأعلى قراءة منذ مايو 2024، في حين كان استطلاع لروبرتز قد توقع تراجعاً إلى 50.7 نقطة. وتشير قراءات PMI فوق مستوى 50.0 إلى نمو في النشاط، فيما تعكس القراءات أدناه انكماشاً. قال سايروس دي لا روبيا، كبير الاقتصاديين في بنك هامبورغ التجاري: «الأوضاع تتحسن، النشاط الاقتصادي ارتفع في كل من التصنيع والخدمات، بشكل عام شهدنا تسارعاً طفيفاً في النمو خلال الأشهر الثلاثة الماضية». وسجل قطاع التصنيع تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي إلى 50.5 نقطة من 49.8 في يوليو، ليدخل منطقة التوسع للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاث سنوات، كما نما الإنتاج الصناعي بأسرع وتيرة في نحو ثلاث سنوات ونصف السنة، مع ارتفاع المؤشر الفرعي إلى 52.3 من 50.6. أما نشاط الخدمات فاستمر في التوسع لكن

الاتحاد الأوروبي وأمريكا يتقدمان في اتفاق تجاري يشمل خفض الرسوم

وبموجب الشروط المتفق عليها، يواجه الاتحاد الأوروبي رسوماً نسبته 15 % على معظم صادراته. وأوضحت الولايات المتحدة في أمر تنفيذي الشهر الماضي أن هذه النسبة ستعمل كحد أقصى، في حين يواجه المصدرون الآخرون رسوماً عامة تضاف إلى رسوم «الدولة الأولى بالرعاية» القائمة. أما السلع التي تخضع لرسوم «الدولة الأولى بالرعاية» أعلى من 15 % فستستمر على حالها، لكن الرسوم القطاعية المنفصلة لا تضاف فوق هذه النسبة أو فوق الرسوم العامة، بحسب بعض المطلعين.

أمور عالقة

الاتفاق لم يجب على أسئلة كبيرة حول كيفية وفاء الاتحاد الأوروبي بتعهده باستثمار 600 مليار دولار في الولايات المتحدة أو شراء نحو 750 مليار دولار من موارد الطاقة الأمريكية، بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال والنفط ومنتجات الطاقة النووية، حتى 2028.

وقال المسؤول الأمريكي الكبير إن الاستثمارات الخاصة للشركات الأوروبية يُتوقع أن تتركز في قطاعات استراتيجية داخل الولايات المتحدة، تشمل الأدوية وأشباه الموصلات والتصنيع المتقدم.

من جهة أخرى، يخطط الاتحاد الأوروبي لإجراء زيادة كبيرة في مشترياته من المعدات العسكرية والدفاعية من الولايات المتحدة، بحسب البيان، ويعتزم شراء ما لا يقل عن 40 مليار دولار من الرقائق الأمريكية للذكاء الاصطناعي.

ووفق البيان المشترك، يعتزم الاتحاد الأوروبي توفير وصول تفضيلي للسوق أمام مجموعة من منتجات المأكولات البحرية والسلع الزراعية الأمريكية غير الحساسة، بما في ذلك المكسرات، بعض منتجات الألبان، الفواكه والخضروات الطازجة والمصنعة، الأغذية المصنعة، بذور الزراعة، زيت فول الصويا، لحم الخنزير ولحم البison.



«الدولة الأولى بالرعاية» المخفضة على مجموعة من السلع الأوروبية الأخرى، بما في ذلك الطائرات وقطع غيارها، والأدوية العامة ومكوناتها، وبعض الموارد الطبيعية مثل الفلين.

قد تُضاف إعفاءات أخرى مستقبلاً، وفق البيان، لكن الاتحاد الأوروبي لم ينجح حالياً في الحصول على المعاملة ذاتها للنبيذ والمشروبات الروحية والأجهزة الطبية. كما تجدد الولايات المتحدة التزامها بوضع سقف للرسوم القطاعية المستقبلية على المنتجات الصيدلانية وأشباه الموصلات والأخشاب الأوروبية عند 15 %.

حصص المعادن

يفتح الاتفاق الباب أمام رسوم مخفضة على بعض منتجات الصلب والألمنيوم ومشتقاتهما بموجب نظام الحصص. ويمثل ذلك تحولاً عن خطط البيت الأبيض المعلنة في يوليو، حين أصرت إدارة ترامب على بقاء رسوم المعادن عند 50 % للمساعدة في تقليص العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي وزيادة الإيرادات الأمريكية.

وبشأن الصلب والألمنيوم، أكد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أنهما «يعتزمان دراسة إمكانية التعاون على حماية أسواقهما المحلية من فائض الطاقة الإنتاجية، مع ضمان سلاسل توريد آمنة بينهما»، وفق البيان المشترك.

الأمريكية وتوفير "وصول تفضيلي إلى السوق" لبعض منتجات المأكولات البحرية والمنتجات الزراعية الأمريكية.

خفض الرسوم على السيارات

يوضح البيان خطوات منسقة على جانبي الأطلسي، إذ ستقنن الولايات المتحدة خفض الرسوم على السيارات بمجرد أن «يقدم الاتحاد الأوروبي رسمياً المقترح التشريعي اللازم» لتنفيذ تخفيضاته الخاصة. وستطبق رسوم 15 % المخفضة على واردات السيارات الأوروبية، من 27.5 % حالياً، اعتباراً من بداية الشهر نفسه الذي يُطرح فيه التشريع.

وقال مسؤول كبير في إدارة ترامب أطلع الصحفيين على المبادرة إن التخفيض قد يدخل حيز التنفيذ خلال أسابيع. وتنتظر بعض دول الاتحاد الأوروبي هذا التغيير بترقب، خصوصاً ألمانيا التي صدّرت سيارات وقطع غيار جديدة إلى الولايات المتحدة بقيمة 34.9 مليار دولار في 2024.

آلية الربط التشريعي تهدف إلى ضمان وفاء الاتحاد الأوروبي بتعهداته بشأن خفض الرسوم، وضمان تعرض التكتل المكون من 27 دولة لضغوط كافية للحصول على التفويض السياسي اللازم لإجراء التغييرات، بحسب المسؤول.

رسوم الدولة الأولى بالرعاية

تلتزم الولايات المتحدة بتطبيق رسوم

اتخذت أمريكا والاتحاد الأوروبي خطوات نحو تقنين اتفاقهما التجاري، كاشفين عن خطط قد تقلص الرسوم على السيارات الأوروبية خلال أسابيع، مع فتح الباب أمام تخفيضات محتملة جديدة للصلب والألمنيوم.

البيان المشترك، الصادر الخميس، يمثل تقدماً عن الاتفاق المبدئي المُعلن قبل شهر، عبر تضمين معايير محددة تتيح للاتحاد الأوروبي الحصول على خفض الموعود على الرسوم الجمركية القطاعية على السيارات والأدوية وأشباه الموصلات، فضلاً عن التزامات جديدة بالتعاون في قضايا الأمن الاقتصادي والمعايير الغذائية والتجارة الرقمية.

أشاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مراراً بالإطار التجاري الموسع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واصفاً إياه بـ «اتفاق ضخم» خلال اجتماع في البيت الأبيض يوم الإثنين مع قادة أجانب بينهم رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين.

وقالت فون دير لاين في منشور على منصة «إكس» إن الاتفاق يوفر اليقين و«يحقق مكاسب لمواطنينا وشركائنا، ويعزز العلاقات عبر الأطلسي».

يبرز هذا التطور طبيعة المفاوضات التجارية في عهد ترامب، إذ تتحول التصريحات الأولية الواسعة حول الصفقات بعد أسابيع –أو أكثر– إلى جهود لبيرة اتفاقات تفصيلية. ويرتبط الكثير منها أيضاً بتغييرات سياسية شاملة قد تستغرق وقتاً لتظهر للعلن.

وعلى سبيل المثال، فرض ترامب بالفعل رسماً موحداً نسبته 15 % على معظم السلع الأوروبية، أي نصف معدل الـ 30 % الذي هدد به سابقاً. لكن الوعد الأمريكي بتمديد هذا الرسم المنخفض ليشمل السيارات وقطع الغيار يعتمد الآن على أن يقدم الاتحاد الأوروبي رسمياً مقترحاً تشريعياً لإلغاء مجموعة من رسومه على السلع الصناعية

600.5 مليار دولار أصول بنوك قطر في ختام يوليو



الخميس.

جاءت بذلك السيولة المحلية أعلى بنسبة 1.66 % عن مستواها في يوليو 2024 البالغ 727.41 مليار ريال، ولكنها جاءت أقل 0.11 % عن قيمتها في يونيو 2025 البالغة 740.30 مليار ريال (أعلى مستوى منذ شهر مارس 2024).

ووفق المسح، فقد بلغت قيمة النقد المصدر بنهاية يوليو 2025 نحو 20.71 مليار ريال، بزيادة 4.81 % عن مستواه البالغ 19.76 مليار ريال بذات الشهر من العام المنصرم، فيما انخفض 0.81 % شهرياً.

والأرصدة لدى البنوك في الخارج، إلى جانب الائتمان خارج قطر، والاستثمارات في الخارج، وبند الموجودات أخرى. وبلغت الاحتياطيات الدولية لقطر التي تشمل النقد بالريال القطري والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي بختام يوليو الماضي 72.45 مليار ريال، بتراجع 6.35 % عن مستواها في يوليو 2024 البالغ 77.36 مليار ريال، كما انخفضت 5.43 % شهرياً. وسجلت السيولة المحلية في دولة قطر – عرض النقد 2 – بختام شهر يوليو 2025 نحو 739.49 مليار ريال، وذلك وفق مسح مصرف قطر المركزي، الصادر اليوم

0.37 % شهرياً.

يُذكر أن الأصول المحلية التي تُمثل الرصيد الأكبر لأصول تلك البنوك تضم 5 بنود وهي: الأرصدة لدى البنوك في قطر، والائتمان المحلي، والاستثمارات المحلية، والموجودات الثابتة، وبند الموجودات الأخرى.

وسجلت الأصول الأجنبية للبنوك القطرية بنهاية الشهر الماضي 315.41 مليار ريال، بارتفاع 13.85 % عن 277.05 مليار ريال قيمتها في ختام يوليو 2024، مع نمو 0.70 % على أساس شهري. وتضم الأصول الأجنبية وفق المسح النقد،

ارتفعت الأصول الإجمالية للبنوك التجارية العاملة في دولة قطر بختام شهر يوليو 2025 بنسبة 9.03 % على أساس سنوي بما يعادل 179.44 مليار ريال (49.66 مليار دولار).

سجلت البنوك التجارية في قطر أصولاً إجمالية بنهاية الشهر الماضي بلغت قيمتها 2.17 تريليون ريال (600.49 مليار دولار) مواصلة تسجيل أعلى مستوى على الإطلاق، مقابل 1.99 تريليون ريال (550.68 مليار دولار) في يوليو 2024.

وفق مسح مصرف قطر المركزي الصادر الخميس، فقد نمت أصول البنوك التجارية 1.96 % أو 41.63 مليار ريال (11.52 مليار دولار) عن مستواها في يونيو 2025 البالغ 2.13 تريليون ريال (589.42 مليار دولار).

وقياساً بمستوى الأصول الإجمالية للبنوك التجارية في ختام عام 2024 البالغة 2.05 تريليون ريال (567.29 مليار دولار)، فقد ارتفعت 5.86 % أو 119.94 مليار ريال (33.19 مليار دولار).

وبشأن مكونات أصول البنوك التجارية في قطر، فقد بلغت قيمة الأصول المحلية – تقتتص النصيب الأكبر – بختام شهر يوليو السابق 1.73 تريليون ريال، بزيادة 5.88 % عن مستواها في الشهر ذاته من 2024 البالغ 1.63 تريليون ريال، فيما انخفضت

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

تابعونا:

النفط يواصل الارتفاع مع أكبر تراجع للمخزونات الأمريكية في شهرين



في المقابل، ارتفعت مخزونات الخام في مركز التخزين الرئيسي في كوشينغ بولاية أوكلاهوما للأسبوع السابع على التوالي، وفقاً لبيانات «إدارة معلومات الطاقة». ويشهد هذا المركز، وهو نقطة التسليم لعقود خام «غرب تكساس» الوسيط، زيادة ملحوظة في الإمدادات القادمة من «حوض برميان».

الأمريكية وجهت انتقادات مباشرة لنيودلهي بسبب شرائها الخام الروسي، حيث هدد الرئيس دونالد ترامب بفرض عقوبات اقتصادية على الدولة الآسيوية.

ارتفاع مخزونات كوشينغ

يُداول خام «برنت» في نطاق يتراوح ما بين 65 و70 دولاراً للبرميل منذ 4 أغسطس.

شهدت أسعار النفط ارتفاعاً طفيفاً لليوم الثاني، بعد أن واصل الانخفاض غير المعتاد في المخزونات الأمريكية تحدي التوقعات بأن السوق متجهة لتسجيل تخمة في المعروض العالمي في وقت لاحق من العام.

وتداول خام «برنت» بأعلى من 67 دولاراً للبرميل مواصلاً ارتفاعه بنسبة 1.6 % يوم الأربعاء، وإن ظل ضمن النطاق الضيق التي لا تزال العقود المستقبلية عالقة فيه منذ أكثر من أسبوعين خلال عمليات التداول المحدودة في الصيف.

تراجعت المخزونات الأمريكية بمقدار 6 ملايين برميل الأسبوع الماضي، في أكبر انخفاض منذ منتصف يونيو. كما تراجعت مخزونات البنزين للأسبوع الخامس على التوالي.

سياسات ترامب تضغط على السوق

رغم الارتفاع الأخير، لا يزال النفط منخفضاً بأكثر من 10 % منذ بداية العام بسبب المخاوف من تداعيات السياسات التجارية الأمريكية على النمو الاقتصادي، في وقت أنهى تحالف «أوبك+» التخفيضات الطوعية التي كانت قائمة. زادت هذه العوامل من توقعات حدوث تخمة في السوق فور انتهاء ذروة الطلب الصيفي. كما يراقب المتعاملون تطورات الجهود الرامية إلى التوصل لوقف إطلاق النار في حرب أوكرانيا، ما قد يمهّد الطريق لتقليل العقوبات على النفط الروسي.

ورغم العقوبات الواسعة، واصل نفط موسكو التدفق للأسواق، مع توجيه حصة كبيرة منه إلى الهند. غير أن الإدارة

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

يحيى حجازي
50624249

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf